وزارة العمل

الانتهاكات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته خلال العام 2014

وحدة السياسات والمشاريع

إعداد

نزيه عرمان

مراجعة وتدقيق

عبد الكريم دراغمه

اشراف

ناصر قطامي

شباط/فبراير

2015

ملخص تنفيذي

تنفيذاً لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة المبنية على الاستيلاء على الأرض الفلسطينية ونهب خيراتها والتضييق على سكانها وارتكاب الجرائم بحقهم من جهة، والرافضة منحهم الحق في تقرير مصيرهم فوق أرضهم، وإقامة دولتهم المستقلة التي تتيح لهم السيطرة على ثرواتهم ومواردهم الاقتصادية من جهة أخرى، استمرت قوات الاحتلال والمستعمرين الإسرائيليين في ارتكاب الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته ومقدساته وبشكل متصاعد خلال العام 2014م في مختلف المجالات، أبرزها:

أولاً: الانتهاكات حسب مجموعة الرقابة الفلسطينية

1. استمرار عمليات إطلاق النار والاعتداءات بأشكال مختلفة على الشعب الفلسطيني، والتي أدت الى استشهاد 2143 فلسطينياً، قضى 2061 (أو 96.2%) منهم خلال شهري تموز/يوليو وآب أغسطس اللذين وقع خلالهما العدوان (الثالث خلال 6 سنوات) على قطاع غزة. وبالإجمالي، بلغت نسبة الشهداء من قطاع غزة نحو 96.8% من اجمالي الشهداء الذين سقطوا خلال العام المنصرم.
2. كما أسفرت الاعتداءات عن جرح 13613 فرداً، من بينهم 11138 فرداً من قطاع غزة، بنسبة 81.8% من اجمالي الجرحى. أما عدد الجرحى خلال شهري تموز/يوليو وآب أغسطس، فقد بلغ 12222 فرداً يشكلون نحو 89.8% من اجمالي عدد الجرحى.
3. واصلت أجهزة الاحتلال عمليات الاعتقال بحق المواطنين الفلسطينيين خلال العام 2014م، حيث تم اعتقال أكثر من 6000 فرد، من بينهم مئات الأطفال دون 18 عاماً. وتشير الاحصائيات الى أن غالبية المعتقلين يقيمون في الضفة الغربية، حيث بلغت نسبتهم نحو 97% من اجمالي المعتقلين. أما عدد المعتقلين في سجون الاحتلال في نهاية العام 2014م، فيبلغ حوالي 6500 معتقل.
4. استمرت قوات الاحتلال الاسرائيلي في اقتحام التجمعات السكانية الفلسطينية، وانتهاك حرمة ساكنيها، حيث بلغ اجمالي هذه الانتهاكات خلال العام 2014م ما مجموعه 6597 انتهاكاً، منها 99.2% وقعت لتجمعات سكانية في الضفة الغربية. علماً بأن الانتهاكات بحق التجمعات السكانية في قطاع غزة اثناء الحرب عليه في العام المذكور لم يتم ادراجها ضمن الانتهاكات المذكورة.
5. إضافة الى الدمار الهائل للممتلكات الفلسطينية في قطاع غزة نتيجة الحرب عليه، تم رصد 1429 حالة تدمير أو مصادرة لممتلكات فلسطينية، منها 96.1% من الحالات وقعت في الضفة الغربية.
6. إضافة الى عشرات آلاف المنازل التي هدمت (كلياً أو جزئياً) في قطاع غزة خلال الحرب عليه، تم تسجيل 223 حالة هدم لمنزل أو خيمة أو بركس في محافظات الضفة الغربية خلال العام 2014م.
7. استمرت حالة الحصار المشدد والتضييق على قطاع غزة. فإلى جانب الحصار البحري، استمرت عمليات اغلاق المعابر والمنافذ الدولية، حيث سجل نحو 1864 حالة اغلاق خلال العام 2014م، وبمعدل شهري وصل الى 155 حالة اغلاق.

8. لم تتوقف عمليات الاعتداء على القطاعين الطبي والتعليمي في الضفة الغربية خلال العام 2014م، حيث تم رصد 11 حالة اعتداء على القطاع الطبي، و50 حالة اعتداء على القطاع التعليمي.
9. تصاعدت بشكل واضح الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن الدينية في الضفة الغربية، والتي وصلت الى 295 اعتداءً في العام 2014م، من بينها 129 حالة اقتحام للمسجد الأقصى المبارك. يذكر هنا أن عدد الاعتداءات في العام 2014م يزيد بنحو 68.5% عن الاعتداءات المماثلة لها في العام 2013م.
10. تم رصد 106 نشاطات استيطانية استعمارية في الضفة الغربية خلال العام 2014م، فيما نفذ المستعمرون أكثر من 900 اعتداء بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام ذاته.

ثانياً الانتهاكات في المدينة المقدسة

1. في العام 2014م، اقتحم المسجد الأقصى ما يقرب من 13 ألف متطرف اسرائيلي، ومنعت فيه صلاة الجمعة "17 مرة" كما اقتحمته قوات الاحتلال المدججة بالسلاح "17 مرة"، فيما اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 2200 فلسطيني من القدس، كما هدمت سلطات الاحتلال 100 منشأة مقدسية وشردت 250 مواطنا مقدسياً من منازلهم.
2. رصدت احدى المؤسسات المقدسية (خلال العام 2014م) عمليات اعتقال طالت حوالي 2250 مقدسياً، بينهم 700 قاصر، و69 سيدة، كما رصدت استشهاد عشرة مقدسيين، وابعاد 6 شبان عن مدينة القدس الى الضفة الغربية.
3. واصلت بلدية القدس التابعة لسلطات الاحتلال الضغط على المواطنين المقدسيين من خلال تنفيذ عمليات هدم المنشآت السكنية والتجارية التابعة للمواطنين الفلسطينيين، حيث تم تنفيذ عمليات هدم في معظم أحياء المدينة المقدسة، شملت 6 بنايات سكنية، و18 منزلا بجرافات بلدية الاحتلال، و12 منزلا هدم بشكل ذاتي "الهدم اليدوي"، و13 بركساً سكنياً، و5 بركسات لتربية المواشي، و5 أسوار، و5 غرف للاستخدامات التجارية والمنزلية، و"مصلى الرحمة"، ومركز صحي، و5 محلات تجارية، وورشة ألمنيوم، ومصنع، و25 مخزناً. وقد أدت عملية الهدم المذكورة الى تشريد حوالي 250 مقدسياً.

ثالثاً: الحرب على غزة

1. في شهر تموز من العام 2014م، شنت قوات الاحتلال الصهيوني حربها الاجرامية الثالثة خلال 6 سنوات على قطاع غزة المحاصر منذ 8 سنوات، حيث استمرت لمدة 51 يوماً، والتي استخدمت قوات الاحتلال خلالها قوة نارية هائلة جدا، أطلقت خلالها ما مجموعه 60664 قذيفة وصاروخ، توزعت بواقع: 26% قذائف من السفن الحربية، و13.5% قذائف من الطائرات، و60.5% قذائف من المدفعية والدبابات.
2. سقط خلال الحرب المذكورة ما لا يقل عن 2147 شهيداً، من بينهم 530 طفلاً، 302 من النساء، كما تم احصاء ما لا يقل عن 10870 جريحاً، تنوعت جراحهم ما بين بسيطة ومتوسطة وبليغة، من بينهم 2101 امرأة و3303 أطفال، منهم ما لا يقل عن ألف طفل سيعانون من إعاقة دائمة.

3. تجاوز عدد المواطنين النازحين في إلى مراكز الإيواء، قبيل انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، نصف مليون نازح، ما زال عشرات الآلاف منهم بدون مأوى بعد انتهاء الحرب.
4. كذلك، أشارت الاحصاءات الأولية الى تدمير 17132 وحدة سكنية جراء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، منها نحو 57% دمرت بشكل كلي، بينما دمرت الوحدات الباقية بشكل جزئي، لتصبح غير قابلة للسكن، فيما لحقت أضرار بنحو 40000 وحدة سكنية. وقد تعمدت القوات الاسرائيلية تدمير أحياء وأبراج سكنية بشكل بالكامل. كما قدرت خسائر قطاع الاسكان والمنشآت بنحو 1.5 مليار دولار.
5. إضافة الى ذلك، تم استهداف 223 مسجداً خلال هذه الحرب، دمر منها 63 (28.3%) بشكل كلي. كما لحقت أضرار بكنيستين، وقصفت 10 مقابر إسلامية ومقبرة واحدة مسيحية.
6. كما أدى القصف المتعمد الى الحاق أضرار بست جامعات، وتضرر أو تدمير 222 مدرسة، وقد قدرت وزارة التربية والتعليم العالي تكلفة اصلاح الأضرار التي لحقت بقطاع التعليم بنحو 10.5 مليون دولار.
7. وفي المجال الصناعي والتجاري، قامت القوات الاسرائيلية بقصف وتدمير 19 مؤسسة مالية ومصرفية، كما قصفت 372 منشأة صناعية وتجارية، من بينها تدمير ما لا يقل عن 134 مصنعاً بشكل كامل، ما تسبب بتسريح ثلاثين ألف عامل. كما قامت قوات الاحتلال بتدمير 18 منشأة كهربائية، ومحطة واحدة لتوليد الكهرباء، و48 جمعية خيرية تقدم خدماتها لأكثر من 200 ألف فرد.
8. قدرت قيمة الخسائر والأضرار في القطاع الزراعي جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نحو 251 مليون دولار، توزعت بواقع: الانتاج النباتي بنحو 131 مليون دولار، والتربة والري بنحو 56 مليون دولار، والإنتاج الحيواني بنحو 55 مليوناً، فيما بلغت خسائر قطاع الصيد البحري والثروة السمكية نحو 9 ملايين دولار.
9. كالعادة، لم يسلم الصحفيون من استهداف القوات الاسرائيلية لهم بشكل متعمد. فقد قضى في الحرب المذكورة 17 صحفياً أحدهم ايطالي، فيما أصيب نحو 20 آخرين بعضهم جراحه خطيرة. كما أدى قصف منازل الصحفيين إلى تدمير 42 منزلاً بشكل كامل، و61 منزلاً بشكل جزئي، فيما نزحت حوالي 140 أسرة من عائلاتهم عن منازلها الواقعة في مناطق القصف. كما طال القصف نحو 19 مؤسسة إعلامية، ناهيك عن قيام القوات الاسرائيلية بالتشويش واختراق البث لعدد من المحطات الاعلامية، مما أدى الى توقف أكثر من 15 إذاعة محلية عن البث.

رابعاً: النشاطات الاستعمارية واعتداءات المستعمرين

1. ارتفع عدد المواقع الاستعمارية الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية (من ضمنها القدس الشرقية) الى 409 مواقع حتى نهاية العام 2013م، من ضمنها 148 مستعمرة، و118 بؤرة استعمارية. فيما قدر عدد المستعمرين القاطنين في مستعمرات الضفة الغربية بنحو 580,801 مستعمراً، نصفهم تقريباً يقيمون في المستعمرات التي بنيت على أراضي محافظة القدس، وبزيادة قدرها 17255 عن العام الذي سبقه.

2. أقرت سلطات الاحتلال خططاً وطرحت عطاءات واصدرت تراخيصاً لبناء نحو 14043 وحدة سكنية في مستعمرات الضفة الغربية والقدس خلال العام 2014م، بعضها نفذ وبعضها قيد التنفيذ والبعض الاخر بانتظار اتمام اجراءات البناء.
3. أظهرت البيانات المرصودة من قبل إحدى المؤسسات البحثية وجود ارتفاع ملحوظ في عدد انتهاكات المستعمرين خلال العام 2014م، حيث شن المستعمرون الإسرائيليون 764 اعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم أغلبها في مدينة القدس بواقع 290 اعتداء. كما قاموا باقتلاع وحرق وتدمير وتجريف 10,596 شجرة وشتلة، العدد الأكبر منها في محافظة رام الله بواقع 4325 شجرة.
4. في العام 2014م، صادق وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون (وبشكل غير قانوني) بتحويل قاعدتين عسكريتين ومركز للشرطة الإسرائيلية لمناطق خاصة للتوسع الاستعماري في مستعمرات "كريات أربع" و"ايلي زهاف" و"بيت ايل"، كما قرر شرعنة بؤرة استيطانية غير شرعية وهي "الي متان"، والتي تقع في منطقة وادي قانا بمحافظة سلفيت.
5. بينت دراسة صدرت في بداية العام 2015م، أن حجم الخسائر السنوية في الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن وجود المستعمرات لا تقل عن 10.2% من ناتجه المحلي الإجمالي.
6. ذكر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن نحو 70% من أراضي المنطقة (ج) تقع داخل حدود المجالس الإقليمية للمستعمرات الإسرائيلية، وبالتالي يُحظر على الفلسطينيين استخدامها وتطويرها. كما وتبلغ مساحة المناطق المتاحة لتوسيع المستعمرات تسع أضعاف مساحة المناطق المقام عليها البناء حالياً. أما ما تبقى من المنطقة (ج)، فقد وضعت سلطات الاحتلال قيود صارمة للبناء على غالبيته، وسمحت للفلسطينيين لاستخدام مساحة لا تزيد عن 1% من أراضي هذه المنطقة في أعمال التطوير والتنمية.
7. ما زالت مخلفات المستعمرات ومناطقها الصناعية (الصلبة والسائلة)، والتي تتزايد مع الزمن، تعرض البيئة الفلسطينية ومصادرها الطبيعية لمخاطر كارثية.

خامساً: جدار الفصل العنصري

1. يشكل الجدار تتويجاً لمجمل المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني في الضفة الغربية، بما يرسمه على الأرض من وقائع، وطرق التفافية، وأنفاق، وبوابات، كما يشكل جزءًا لا يتجزّأ من البنية التحتية المخصّصة للمستعمرات والتوسع الاستعماري الاسرائيلي، حيث تسيطر اسرائيل (من خلاله) على نحو 46% من أراضي الضفة الغربية.
2. يبلغ طول جدار الضم والتوسع العنصري عند اكتماله أكثر من 700 كم، أكثر من 400 كم منه تم استكمالها حتى نهاية العام 2006م، وفي العام 2014م، استمر بناء مقاطع من الجدار في منطقة بيت لحم.

3. خلق الجدار ظروفاً حياتية واجتماعية وقانونية معقدة للشعب الفلسطيني، وبات يهدد بقاء الأسر الفلسطينية في أراضيها، كما يعتبر وجوده، إضافة الى المستعمرات، حائلاً أمام قيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م حسب قرارات حسب قرارات الشرعية الدولية.
4. تشعبت التأثيرات الكارثية للجدار على الأسر الفلسطينية على جانبي الجدار، خاصة تلك التي احتجزها الجدار خلفة، فقد أثر بشكل كبير على الروابط الاجتماعية والنواحي التعليمية والصحية والزراعية، إضافة إضعاف قدرة الأيدي العاملة في الوصول الى سوق العمل، وبالتالي ساهم الجدار في ارتفاع نسب البطالة والفقر في فلسطين.

سادساً: الانتهاكات بحق العمالة الفلسطينية

1. أظهرت آخر بيانات إحصائية منشورة أن نحو 109400 عامل فلسطيني (جميعهم من الضفة الغربية) يعملون في اسرائيل والمستعمرات المقامة عنوة على اراضي الضفة الغربية، وهؤلاء يشكلون نحو 16.2% من اجمالي المشتغلين من الضفة الغربية.
2. من بين العاملين الفلسطينيين في اسرائيل المستعمرات، يوجد نحو 38000 عامل غير منظم، من بينهم 24200 عامل يعملون في المستعمرات الاسرائيلية، خاصة في نشاط البناء.
3. تتميز العمالة الفلسطينية في السوق الاسرائيلية بأنها تعيش ظروف عمل بعيدة عن معايير العمل اللائق منذ خروجها من بيوتها فجراً وعودتها اليها مساءً، مروراً بتنقلها عبر الحواجز والمعابر، وصولاً الى موقع العمل وأثناء العمل، حيث يميز المشغل بينهم وبين غير الفلسطينيين، سواءً من حيث المعاملة، أو من حيث الأجور، أو من حيث توفير متطلبات السلامة والصحة المهنية، ...، الخ.
4. ونتيجة لظروف العمل الصعبة التي يعيشها العامل الفلسطيني في سوق العمل الاسرائيلية، استشهد خلال العام الماضي 19 عاملاً، من بينهم 3 حالات وفاة تم إطلاق النار عليها، فيما توفي عاملان آخران نتيجة الازدحام والضغط على المعابر.

سابعاً: الانتهاكات بحق الأسرى

1. اعتقلت القوات الاسرائيلية آلاف المواطنين خلال العام الماضي، خاصة في النصف الثاني من العام الذي وصل عدد المعتقلين فيه الى نحو 4000 أسير. ومن بين الأسرى نحو 1500 طفل، ونحو 550 أسيراً اعتقلوا ادارياً، والذين من بينهم نحو 63% جُدِّد لهم الاعتقال الاداري أكثر من مرة.
2. وفي نهاية العام 2014م، بلغ عدد الأسرى الذيم ما زالوا في السجون الاسرائيلية أكثر من 6500 أسير، من بينهم نحو 200 طفل (تقل أعمارهم عن 18 سنة) و21 فتاة وامرأة ووزيرين سابقين و23 نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني و500 معتقل اداري.

ثامناً: الانتهاكات بحق الصحافة والإعلام

1. ارتكبت قوات الاحتلال 132 انتهاكاً بحق الصحفيين خلال النصف الأول من العام 2013م، وبزيادة قدرها نحو 69% عن عدد الانتهاكات خلال نفس الفترة من العام 2013م.
2. ما يقرب من نصف الانتهاكات المذكورة في النقطة السابقة كانت على شكل اعتداءات جسدية، يلي ذلك عمليات الاحتجاز بواقع 22.7%، ثم حالات المنع من التغطية ونسبتها 13.6% من اجمالي الانتهاكات.
3. شهد النصف الثاني من العام 2014م الحرب الاسرائيلية الثالثة على قطاع غزة. حيث ارتكبت القوات الاسرائيلية خلاله 112 جريمة واعتداء ضد الصحفيين ووسائل الأعلام، ونتيجة لهذه الاعتداءات، سقط 17 شهيداً أحدهم ايطالي الجنسية، وجرح 27 آخرين. كما تم استهداف وقصف وتدمير 20 مقراً اعلامياً، و37 منزلاً تعود ملكيها لصحفيين. فيما قامت القوات الاسرائيلية باختراق البث والتشويش على 8 محطات بث اعلامي محلية.

المحتويات

تسلسل	الموضوع	الصفحة
1	ملخص تنفيذي	1
2	الجداول والاشكال البيانية	8
3	مقدمة	9
4	الانتهاكات والاعتداءات المرصودة من مجموعة الرقابة الفلسطينية	10
5	الانتهاكات وإجراءات التهويد في المدينة المقدسة	16
6	الحرب الثالثة على غزة	23
7	الانتهاكات المتعلقة بالمستعمرات والمستعمرين	28
8	جدار الفصل العنصري	32
9	الانتهاكات بحق العمالة الفلسطينية	35
10	الانتهاكات بحق الأسرى	38
11	الانتهاكات بحق الصحافة والإعلام	39
12	المراجع	40

الجداول والاشكال البيانية

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة في عدد الانتهاكات الإسرائيلية بين العامين 2013 و2014 حسب المنطقة	10
2	توزيع عدد الاقتحامات الاسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية حسب الشهر والمحافظة	13
3	توزيع حالات اغلاق المعابر والمنافذ الدولية مع قطاع غزة حسب السنة والشهر	15
4	توزيع عدد مرات اغلاق المسجد الاقصى وعدد مرات منع الصلاة فيه وعدد مرات اقتحامه من قبل قوات الأمن خلال العام 2014م حسب الشهر	17
5	اسماء الشهداء المقدسيين خلال العام 2014 حسب تاريخ الاستشهاد وسببه والعمر	18
6	توزيع الخسائر في القطاع الزراعي نتيجة الحرب حسب الفرع ونوع الخسائر	26
7	توزيع الانتهاكات بحق الصحافة في قطاع غزة حسب نوع الانتهاك وفترة العدوان	27
8	توزيع الوحدات السكنية التي اصدرت لها تراخيص في العام 2014 حسب المستعمرة والمحافظة	29
8	توزيع الانتهاكات الاسرائيلية في العام 2014 حسب نوع الانتهاك والمنطقة	42
9	توزيع الانتهاكات الاسرائيلية في العامين 2013 و2014 حسب نوع الانتهاك والشهر	43

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
1	مقارنة أعداد الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم حسب السنة والشهر	12
2	مقارنة أعداد الاقتحامات الاسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية حسب السنة والشهر	13
3	معدل الأجر اليومي بالشيكل للعامل الفلسطيني حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل خلال الربع الثاني، 2014	36

1. مقدمة

في العام 2014، تصاعدت الانتهاكات الاسرائيلية بأشكالها المختلفة بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم وأراضيهم ومقدساتهم، تطبيقاً لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة المبنية على الاستيلاء على الأرض الفلسطينية ونهب خيراتها والتضييق على سكانها من جهة، والرافضة منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره فوق أرضه، وإقامة دولته المستقلة التي تتيح له السيطرة على ثرواته وموارده الاقتصادية من جهة ثانية. والمانعة للجهود الدولية التي تبذل لترجمة قرارات الشرعية الدولية على أرض الواقع، وآخرها اعتماد فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وما ترتب عن ذلك من أثار قانونية هامة، أبرزها تحديد حدود الدولة الفلسطينية ضمن حدود عام 1967م والسماح لدولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها محكمة الجنايات الدولية من جهة ثالثة.

وتشير المراكز الفلسطينية التي عملت على رصد الانتهاكات الإسرائيلية الى وجود تصاعد كبير في عدد الانتهاكات خلال العام 2014م مقارنة بالعام 2013م في عديد النواحي، خاصة فيما يتعلق بانتهاكات الحرب على قطاع غزة، واقتحامات المسجد الأقصى المبارك واعتداءات المستعمرين. واستناداً الى مجموعة الرقابة الفلسطينية، فقد وصل عدد الانتهاكات الاسرائيلية في العام 2014م الى نحو 60841 انتهاكاً، أي نحو ضعفين ونصف ضعف عدد الانتهاكات المرصودة من قبل مجموعة الرقابة في العام 2013م. ويعود سبب هذا الارتفاع الكبير بشكل رئيسي الى الحرب العدوانية على قطاع غزة، والتي انتجت أعداداً كبيرة للشهداء والجرحى والبيوت المدمرة.

ففي المدينة المقدسة، ما زال التوسع الاستعماري مستمراُ ومترافقاً مع تصاعد اعتداءات قوات الاحتلال والمستعمرين المتطرفين على المواطنين المقدسيين، وتطبيق اجراءات عديدة لتضييق الخناق عليهم، فيما تصاعدت بشكل غير مسبوق عمليات اقتحام المتطرفين الاسرائيليين للمسجد الأقصى، تنفيذاً لسياسة الحكومة اليمينية المتطرفة الداعية الى تقسيم الحرم القدسي زمانياً بين المسلمين واليهود، كما فعلوا سابقاً في الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل.

وفي مناطق الضفة الغربية الأخرى، استمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ومستعمريها بالإجراءات التي تنتهك حرمة الانسان الفلسطيني والأرض الفلسطينية المحتلة، فلم تتوقف عملية مصادرة الأرض الفلسطينية، ولم تتوقف عمليات التوسيع الافقي والعمودي للمستعمرات المقامة فوق أراضي الفلسطينيين، كما استمرت عملية البناء لجدار الفصل الاستعماري، الذي لا يقل خطورة عن هذه المستعمرات، وارتفعت وتيرة اعتداءات قوات الاحتلال والمستعمرين المتطرفين اتجاه المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

أما في قطاع غزة المكتظ بالسكان والمصنف كأحد المناطق الأعلى كثافة سكانية في العالم، لم تكتفِ سلطات الاحتلال باستمرارها في فرض حصارها المشدد على سكانه منذ العام 2007م، وعزلهم عن امتدادهم الجغرافي المتواصل مع الضفة الغربية المحتلة وعن العالم الخارجي، بل قامت بشن حربها الوحشية الثالثة (خلال ست سنوات) على سكانه، براً وجواً وبحراً، خلفت خسائر هائلة بين السكان وممتلكاتهم، بحيث يمكن اعتبار العام المذكور الأكثر سوءاً على مستوى التدهور الكارثي لأوضاع المواطن الفلسطيني في هذه المنطقة.

ويرصد هذا التقرير اشكالاً مختلفة من الانتهاكات الاسرائيلية الممنهجة (غالباً) التي تقوم بها سلطات الاحتلال وجيشها ومستعمريها في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل في العام 1967م، وذلك بالتركيز على الانتهاكات التي حصلت خلال العام 2014م، الذي شهد ربعه الثالث الحرب الاسرائيلية الثالثة والكارثية على قطاع غزة.

2. الانتهاكات والاعتداءات المرصودة من مجموعة الرقابة الفلسطينية

رصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية، في تقاريرها الشهرية، ما مجموعه 60841 انتهاكاً بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته من قبل قوات الاحتلال ومستعمريها خلال العام 2014م، مصنفة حسب 17 نوع رئيسي من الانتهاكات، وموزعة جغرافياً على الضفة الغربية بواقع 28283 انتهاكاً بنسبة 46.5%، وقطاع غزة بواقع 32558 انتهاكاً بنسبة 53.5%. أنظر جدول (8) للتعرف على تفاصيل هذه الانتهاكات حسب الشهر والمنطقة. ويوضح الجدول (1) مقارنة بين نسب هذه الانتهاكات خلال العامين السابقين حسب المنطقة، والذي من خلاله يمكن القول، إنه مقابل كل 1000 انتهاك ارتكب بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2013م ارتكب نحو 1500 انتهاك خلال العام 2014م، بواقع 1299 انتهاك في الضفة الغربية و11743 انتهاك في قطاع غزة، وكانت الحرب التي تعرض لها قطاع غزة السبب وراء هذا العدد الضخم من الانتهاكات، والتي ارتفعت محصلتها خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس اللذين شهدا الحرب المذكورة.

جدول (1): مقارنة في عدد الانتهاكات الإسرائيلية بين العامين 2013 و2014 حسب المنطقة

المنطقة	2013		2014		% الزيادة خلال العام 2014
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الضفة الغربية	21768	89.5	28283	46.5	29.9
قطاع غزة	2555	10.5	32558	53.5	1174.3
فلسطين	24323	100.0	60841	100.0	150.1

كما يعطي جدول (8)، في نهاية التقرير، مقارنة بين اعداد هذه الانتهاكات خلال العامين السابقين موزعة حسب نوع الانتهاك. أما ما تبقى من هذا البند، فسيتم التعرض فيه الى حجم الانتهاكات حسب نوعها والمنطقة خلال العام 2014.

الشهداء: إلى جانب عمليات القتل التي مارسها الاحتلال ومستعمريه بحق المواطنين الفلسطينيين باستخدام القصف والأعيرة النارية والمعدنية وقنابل الغاز السامة، والتي بلغت أكثر من 12000 عملية إطلاق نار، اسفرت عن سقوط الاف الشهداء والجرحى، نفذ المستعمرون المتطرفون عمليات قتل من خلال الحرق والدهس والشنق وما الى ذلك. وفي هذا المقام، وصل عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا خلال العام الماضي 2143 فرداً من بينهم 8 أفراد تمت تصفيتهم بعمليات اغتيال من قبل الجيش الاسرائيلي. وقد قضى 2061 (أو 96.2%) منهم خلال شهري تموز/يوليو وآب أغسطس اللذين وقع خلالهما العدوان على قطاع غزة. الأمر الذي رفع نسبة الشهداء من قطاع غزة خلال العام المنصرم الى 96.8% من اجمالي الشهداء، مقارنة بنسبتهم في العام 2013م والتي بلغت نحو 19.6% من اجمالي عدد الشهداء البالغ عددهم 56 شهيداً.

الجرحى: وصل عدد الجرحى الفلسطينيين خلال العام السابق الى 13613 فرداً، من بينهم 11138 فرداً من قطاع غزة، بنسبة 81.8% من اجمالي الجرحى. أما عدد الجرحى خلال شهري تموز/يوليو وآب أغسطس، فقد بلغ 12222 فرداً يشكلون نحو 89.8% من اجمالي عدد الجرحى. وعند مقارنة عدد الجرحى في العام 2014م بعددهم في العام الذي سبقه، يلاحظ ان عددهم في العام 2014 يبلغ نحو 10 أضعاف عددهم في العام 2013م والبالغ 1388 جريحاً.

المعتقلون: ارتفع عدد المعتقلين في العام 2014م عن عددهم في العام 2013م، لكن بنسبة قليلة نوعاً ما، حيث بلغ عدد المعتقلين في العام 2014م نحو 6132 معتقلاً مقابل 4552 معتقلاً في العام 2013م. ومن حيث المنطقة، تبين الاحصاءات المرصودة أن غالبية المعتقلين في كلا السنتين من الضفة الغربية، حيث بلغت نسبتهم من اجمالي المعتقلين نحو 98% في العام 2013م ونحو 97% في العام 2014م. ويوضح الشكل (1) توزيع أعداد المعتقلين على الشهور التي تم اعتقالهم فيها في كلا السنتين المذكورتين.

شكل (1): مقارنة أعداد الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم حسب السنة والشهر

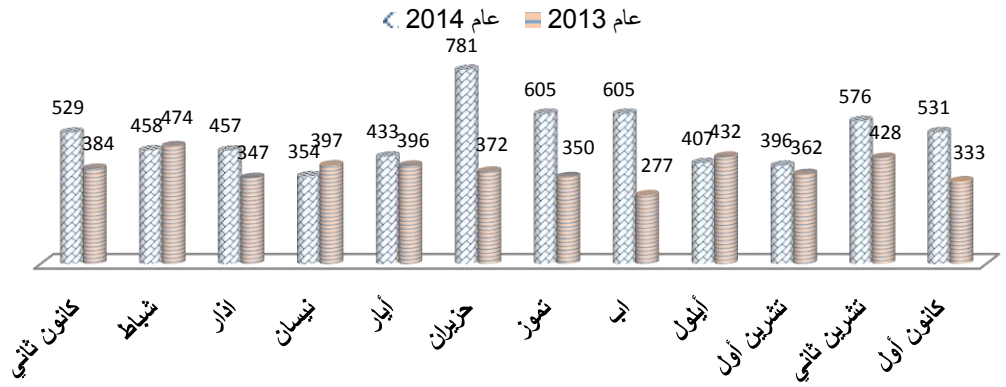

عمليات إطلاق النار: تم رصد 12069 حادثة إطلاق نار من قبل قوات الاحتلال ومستعمريه اتجاه المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2014م، منها 34.2% من الحالات وقعت في الضفة الغربية، فيما وقعت النسبة الباقية (65.8%) في قطاع غزة. يذكر هنا انه تم تسجيل 7354 حادثة إطلاق نار على قطاع غزة خلال شهري تموز وآب (اثناء الحرب عليه). وهذ الرقم يمثل نحو 60% من اجمالي حالات إطلاق النار عموماً، و92.5% من حالات إطلاق النار في قطاع غزة خلال العام المذكور. من ناحية أخرى تضاعف عدد حالات إطلاق النار في العام 2014 أكثر من 4 مرات عن عدد حالات إطلاق النار في العام 2013م.

اقتحام التجمعات السكانية: استمرت قوات الاحتلال الاسرائيلي في اقتحام التجمعات السكانية الفلسطينية، وانتهاك حرمة ساكنيها، حيث بلغ اجمالي هذه الانتهاكات خلال العام 2014م ما مجموعه 6597 انتهاكاً، دون احتساب الانتهاكات بحق التجمعات السكانية في قطاع غزة اثناء الحرب عليه في العام المذكور. وهذا الرقم –بحد ذاته– أعلى من الرقم المقابل له في العام 2013م والذي بلغ 5618 انتهاكاً. من ناحية أخرى، يلاحظ أن غالبية الانتهاكات المرصودة وقعت لتجمعات سكانية في محافظات الضفة الغربية، حيث بلغت 6546 اقتحاماً، حيث حظيت التجمعات السكانية في محافظة الخليل بالنسبة الأكبر من هذه الاقتحامات الاسرائيلية بنسبة 18.7% من اجمالي الاقتحامات في الضفة الغربية، تلتها محافظة نابلس بنسبة 14.5%، ثم محافظة بيت لحم بنسبة 13.8%. والجدول (2) التالي يعطي أعداد الاقتحامات الاسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية خلال العام 2014م موزعة حسب المحافظة والشهر الذي وقع فيه الاقتحام.

جدول (2): توزيع عدد الاقتحامات الاسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية حسب الشهر والمحافظة

المحافظة	كانون 2	شباط	اذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين1	تشرين2	كانون 1	المجموع
جنين	58	54	51	67	53	97	33	61	47	14	18	53	606
طوباس	17	26	16	9	15	14	9	17	19	13	9	25	189
طولكرم	46	48	35	36	34	58	23	49	40	7	29	48	453
نابلس	95	82	97	72	81	125	82	60	68	64	66	57	949
قلقيلية	44	41	47	36	36	48	24	32	27	34	21	39	429
سلفيت	26	25	36	43	23	35	30	26	20	25	8	18	315
رام الله	52	55	66	36	62	97	47	62	65	30	66	63	701
اريحا	38	19	18	20	10	24	19	25	12	80	16	16	297
القدس	40	40	27	21	28	60	25	37	33	87	36	39	473
بيت لحم	64	78	66	80	82	127	74	70	56	63	69	73	902
الخليل	117	96	108	122	111	228	85	77	73	63	67	79	1226
قطاع غزة	10	4	4	9	11	5	-	**6	4	0	1	3	57
المجموع	607	568	571	551	546	918	451*	522	464	480	406	513	6597

* هذا العدد في الضفة الغربية فقط بسبب تواصل الحرب على قطاع غزة

** العدد غير دقيق بسبب تواصل الحرب على قطاع غزة

في حين يوضح الشكل (2) توزيع أعداد الاقتحامات الاسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية موزعة حسب الشهر خلال العامين المنصرمين، حيث يلاحظ ارتفاع أعداد هذه الاقتحامات بشكل واضح خلال شهر حزيران/يوليو من العام 2014، وهو الشهر الذي حصل فيه اختطاف الجنود اليهود الثلاثة.

شكل (2): مقارنة أعداد الاقتحامات الاسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية حسب السنة والشهر

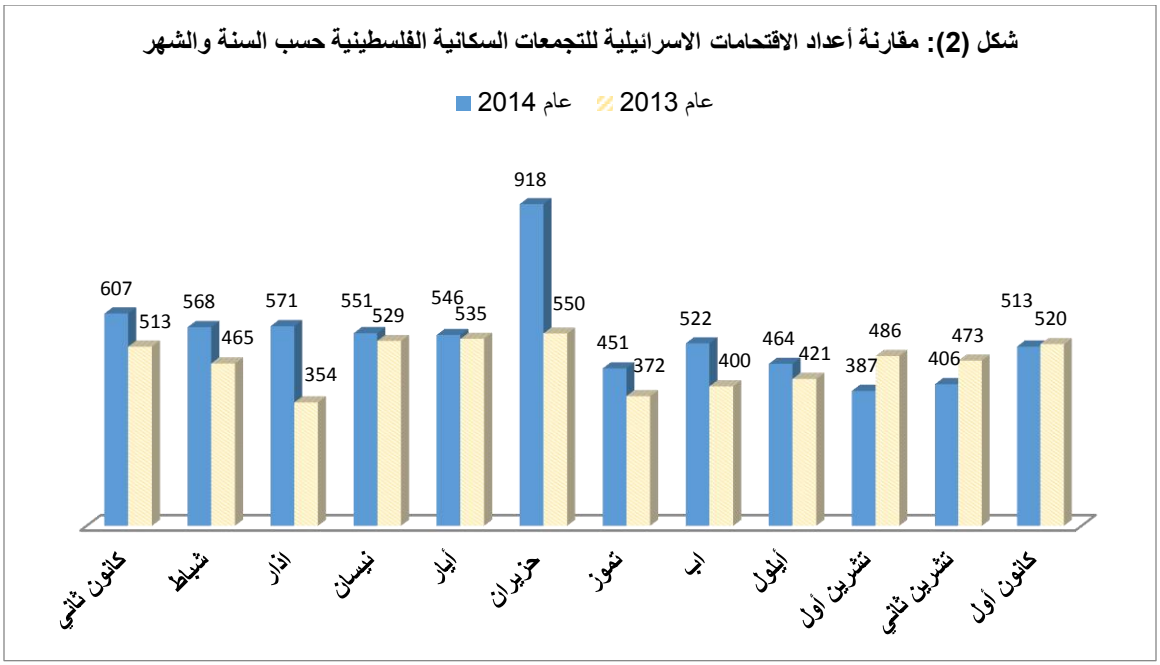

تدمير ومصادرة ممتلكات فلسطينية: باستثناء الممتلكات الفلسطينية التي دمرتها القوات الإسرائيلية في عدوانها على قطاع غزة، بلغ اجمالي الحالات التي قامت (من خلالها) السلطات الإسرائيلية بتدمير أو مصادرة ممتلكات فلسطينية 1429 حالة، غالبيتها وقعت في الضفة الغربية بنسبة 96.1%. ويلاحظ، في هذا السياق، ارتفاع العدد المذكور في العام 2014م عن مثيله في العام الذي سبقه، والذي بلغ 1119 حالة، بنسبة زيادة بلغت 27.7%.

حواجز عسكرية مفاجئة: إضافة الى مئات الحواجز العسكرية الثابتة، استمرت قوات الاحتلال بإقامة حواجز عسكرية مفاجئة (أو حواجز طيارة) على طرقات الضفة الغربية، حيث تم رصد أكثر من 6000 حاجز خلال العام 2014م بمعدل يبلغ 500 حاجز لكل شهر. وهذا المعدل أعلى من المعدل الشهري للعام الذي سبقه والذي بلغ 439 حاجزاً لكل شهر.

التحرش بالأجهزة الأمنية الفلسطينية: استمرت القوات الإسرائيلية بعمليات التحرش بالأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية خلال العام 2014، لكن بوتيرة أقل بعض الشيء عن العام الذي سبقه، حيث بلغت عدد حالات التحرش 85 حالة في العام 2014م، مقابل 100 حالة تحرش في العام 2013م.

احتلال المنازل: خلال العام 2014م، قامت القوات الإسرائيلية بما مجموعه 147 حالة احتلال لمنازل فلسطينية وتحويلها لمواقع مراقبة عسكرية في محافظات الضفة الغربية، تركزت بشكل واضح في محافظتي بيت لحم والخليل الواقعتين جنوب الضفة الغربية. وهذا العدد أعلى بنسبة 47.0% عن العدد المقابل له في العام 2013م والبالغ 100 حالة احتلال للمنازل الفلسطينية.

هدم منازل: باستثناء عشرات آلاف المنازل التي هدمت (كلياً أو جزئياً) في قطاع غزة خلال الحرب عليه، والتي سيتم الحديث عنها في بند لاحق من هذا التقرير، رصدت مجموعة الرقابة الفلسطينية قيام القوات الإسرائيلية بهدم 223 منزلاً أو خيمة في محافظات الضفة الغربية خلال العام 2014م. وهذا العدد يزيد بنحو 28.9% عن عدد المنازل التي تم هدمها في العام 2013م والبالغ 173 منزلاً أو خيمة.

منع التجول: فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي منع التجول 14 مرة في الضفة الغربية خلال العام 2014م، غالبيتها في قرى محافظة نابلس، خاصة بلدة حوارة الواقعة شرق المدينة. وهذا العدد يبلغ ضعف عدد مرات فرض حظر التجوال في العام 2013م.

إغلاق المعابر: بلغ اجمالي عدد مرات اغلاق المعابر والمنافذ الدولية على قطاع غزة خلال العام السابق 1864 مرة، مقارنة بعدد 1765 مرة في العام الذي سبقه، أي بمعدل شهري وصل الى نحو 155 مرة في العام 2014م مقابل معدل شهري بلغ نحو 147 مرة في العام 2013م. وفيما يلاحظ تقارب المعدل الشهري لمرات اغلاق المعابر في العامين 2013م و2014م، يلاحظ ارتفاع عدد مرات اغلاق المنافذ الدولية بمعدل 10 مرات شهرياً في العام 2014م عن مثيله في العام 2013م. والجدول (3) يفصل أكثر حول هذا الموضوع.

جدول (3): توزيع حالات اغلاق المعابر والمنافذ الدولية مع قطاع غزة حسب السنة والشهر

الشهر	2013			2014		
	معابر	منافذ دولية	المجموع	معابر	منافذ دولية	المجموع
كانون ثاني	107	31	138	106	54	160
شباط	100	28	128	95	47	142
اذار	120	31	151	109	53	162
نيسان	112	30	142	112	53	165
أيار	108	36	144	112	55	167
حزيران	106	30	136	104	51	155
تموز	105	40	145	102	56	158
اب	108	44	152	112	34	146
أيلول	108	46	154	103	30	133
تشرين اول	108	47	155	111	41	152
تشرين ثاني	105	50	155	105	57	162
كانون اول	110	55	165	104	58	162
المجموع	1297	468	1765	1275	589	1864
المعدل الشهري	108.1	39.0	147.1	106.3	49.1	155.3

الاعتداءات على القطاع الطبي: تم رصد 11 حالة اعتداء على القطاع الطبي في العام 2014م في محافظات الضفة الغربية، حيث يلاحظ هنا تساوي عدد مرات الاعتداء على القطاع الطبي في السنتين الأخيرتين، بواقع 11 اعتداء في كل منهما. أما في قطاع غزة، فقد استهدفت القوات الإسرائيلية القطاع الطبي بشكل متعمد خلال حربها عليه، وسيتم الحديث عن ذلك من خلال بند الحرب على قطاع غزة لاحقاً.

الاعتداءات على القطاع التعليمي: وصل عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم في الضفة الغربية الى 50 اعتداءً في العام 2014م، بزيادة قدرها 13 اعتداءً عن العدد المقابل له في العام 2013م، وسنأتي على الاعتداءات على قطاع التعليم في قطاع غزة خلال الحديث عن خسائر قطاع غزة جراء الحرب عليه.

الاعتداءات على الأماكن الدينية: تصاعدت بشكل واضح الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن الدينية في الضفة الغربية، والتي وصلت الى 295 اعتداءً، وهو ما يزيد بنحو 68.5% عن الاعتداءات المماثلة لها في العام 2013م، والبالغة 175 اعتداءً. وقد تكررت كثيراً الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك خلال العام السابق من قبل مسؤولي الاحتلال والمستعمرين، حيث رصدت "مجموعة الرقابة الفلسطينية" 129 اقتحاماً لباحات المسجد الأقصى المبارك خلال العام 2014م، وهو ما يعادل نحو 44% من اجمالي الاعتداءات على الأماكن الدينية في الضفة الغربية.

النشاطات الاستعمارية: نفذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 106 نشاطات استعمارية خلال العام 2014م، وهذا العدد يزيد قليلاً عن عدد النشاطات الاستعمارية في العام 2013م، والبالغ 101 نشاط، سيتم التطرق لهذا الموضوع لاحقاً بشكل أكثر تفصيلاً.

اعتداءات المستعمرين: استمر المستعمرون المتطرفون بتنفيذ اعتداءاتهم بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية خلال العام 2014م، حيث بلغ اجمالي هذه الاعتداءات 905 اعتداءات، والتي تشكل نحو 94% من اجمالي الاعتداءات في العام الذي سبقه، والبالغة 963 اعتداءً. وسنتطرق لهذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً في بند لاحق من هذا التقرير.

3. الانتهاكات وإجراءات التهويد في المدينة المقدسة

خلال العام 2014، شهدت المدينة المقدسة تصعيداً في الانتهاكات في عدة مجالات، تمثلت في الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، وعمليات الاعتقال الكبيرة، وهدم المنازل، والتوسع الاستيطاني، والاعتداءات على المواطنين المقدسيين، وغيرها. وشهد شهر تموز/يوليو من العام الماضي، قيام المستعمرين المتطرفين "باختطاف وقتل وحرق" الطفل محمد أبو خضير، كما شهد شهر تشرين ثاني/نوفمبر عملية قتل المواطن يوسف الرموني شنقا أثناء عمله بالقدس الغربية. وخلال العام 2014، اقتحم المسجد الأقصى ما يقرب من 13 ألف متطرف اسرائيلي، ومنعت فيه صلاة الجمعة "17 مرة" كما اقتحمته قوات الاحتلال المدججة بالسلاح "17 مرة"، فيما اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 2200 فلسطيني من القدس، كما هدمت سلطات الاحتلال 100 منشأة وشردت 250 مواطنا من منازلهم. وسنفصل فيما يلي أبرز الانتهاكات في المدينة المقدسة التي تم رصدها[1] في مدينة القدس خلال العام المذكور.

على مدار العام 2014، شهد المسجد الأقصى اعتداءات إسرائيلية غير مسبوقة من قبل جهات حكومية وشرطية وقيادات يمينية متطرفة، حيث عقدوا جلسات خاصة وعامة لبحث "فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على المسجد الأقصى" وسحب الوصاية الأردنية منه، وتخصيص أماكن خاصة لصلاة اليهود، وتخصيص أيام معينة لهم خاصة في الأعياد، في محاولة لتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً بين اليهود والمسلمين، تماما كما فعلوا سابقاً في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل. وفي سبيل تحقيق ذلك، حولت سلطات الاحتلال الأعياد اليهودية المختلفة الى "مواسم" لإغلاق معظم أبواب المسجد الأقصى المبارك، والتحكم بدخول وخروج المصلين منه، وفرض القيود عليهم ومنها تحديد أعمار من يسمح لهم بالدخول الى المسجد. وفي هذا الصدد، تم رصد اقتحام ما يقرب من 12900 متطرفاً يهودياً لباحات المسجد الأقصى المبارك على مدار العام 2014م، حيث شهدت مناسبة "عيد نزول التوراة" في شهر حزيران/يونيو أعلى عدد من المقتحمين بواقع 1817 مقتحم، تليها مناسبة "عيد العرش" بشهر تشرين أول/أكتوبر بعدد

[1] المصدر: مركز معلومات وادي حلوة، سلوان، القدس، التقرير السنوي للعام 2014، والذي رصد خلاله الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس.

1355 مقتحم، ثم مناسبة "عيد الفصح" بشهر نيسان/ابريل بواقع 1300 مقتحم، فمناسبة "عيد المساخر" بشهر آذار/مارس بعدد 1250 مقتحم.

كما اتسم العام المنصرم باقتحام العديد من المسؤولين الاسرائيليين المتطرفين لباحات المسجد المبارك، منهم: وزير الاسكان "أوري أريئيل"، ووزير الأمن "اسحق اهرونوفتش"، ونائب رئيس الكنيست الإسرائيلي "موشيه فيجلن"، ونائب وزير المواصلات "تسيبي حوطبلي"، ورئيس بلدية القدس المحتلة "نير بركات"، والحاخام المتطرف "يهودا غليك"، الذي قاد العديد من الاقتحامات لباحات المسجد الأقصى المبارك، قبل محاولة اغتياله.

وقد قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بإغلاق المسجد الأقصى 41 مرة (لا تشمل أيام الجمعة) خلال العام المنصرم، فيما منعت المسلمين من تأدية صلاة الجمعة فيه 17 مرة. وفي ذات السياق، اقتحمت القوات الإسرائيلية المدججة بالأسلحة ساحات المسجد الأقصى (17 مرة). والجدول التالي يوضح توزيع عدد مرات الإغلاق ومنع صلاة الجمعة والاقتحامات العسكرية حسب الشهر الذي تم فيه الإجراء.

جدول (4): توزيع عدد مرات اغلاق المسجد الاقصى وعدد مرات منع الصلاة فيه وعدد مرات اقتحامه من قبل قوات الأمن خلال العام 2014م حسب الشهر

الشهر	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين1	تشرين 2
عدد المرات الاغلاق	0	3	6	3	2	4	7	5	7	4
عدد مرات منع صلاة الجمعة	1	2	1	1	1	4	1	1	4	1
عدد مرات الاقتحام قوات الامن	2	2	3	1	1	3	1	1	2	1

وخلال العام الماضي، تعمدت السلطات الإسرائيلية ابعاد العشرات من المواطنين الفلسطينيين عن المسجد الأقصى المبارك لفترات تتراوح بين ثلاثة أيام وتسعون يوماً (قابلة للتجديد)، وخاصة في الفترات التي تسبق الأعياد اليهودية، حيث شملت عمليات الابعاد جميع الأعمار من الأطفال والشبان والنساء وكبار السن. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تم رصد عملية ابعادهم عن المسجد الأقصى وباحاته نحو 300 فلسطيني.

وسجل عام 2014 ارتفاعا ملحوظا بعمليات الاعتقال العشوائية التي طالت مئات المقدسيين، وليس ذلك فحسب بل شكلت السلطات الإسرائيلية في شهر تموز/يوليو "وحدة خاصة" لتنفيذ الاعتقالات للحد من ظاهرة "الاحتجاجات والمواجهات في القدس"، وقامت هذه الوحدة وبصورة عشوائية باعتقال معظم المقدسيين الذين اعتقلوا سابقاً، بعد اقتحام المنازل وتفتيش بعضها. كما تم رصد لعمليات اعتقال طالت حوالي 2250 مقدسياً، بينهم 700 قاصر (70 منهم تراوحت أعمارهم بين 7 أعوام و13 عاماً)، و69 سيدة، بينهم 3 طالبات مدارس، و15 مواطنا تتراوح أعمارهم

بين 45–72 عاماً. ومن بين المعتقلين، كذلك، ستة محامين، من بينهم المحامية شيرين العيساوي، شقيقة الأسير المحرر سامر العيساوي، صاحب أطول إضراب عن الطعام في التاريخ.

كما شهد العام 2014 استشهاد عشرة مقدسيين، ولم تكتفِ قوات الاحتلال الاسرائيلية بقتل عدد من الشهداء، "بدعوى تنفيذ عمليات استشهادية" بل قامت باحتجاز جثامين بعضهم لساعات أو لأيام كما حصل مع الشهيدين أبو الجمل، حيث تم احتجاز جثمانيهما لمدة 38 يوماً، وفرضت على عائلات الشهداء "المتهمين بتنفيذ العمليات" قيودا لتشييعهم، والتي كانت بعد منتصف الليل بحضور عدد قليل من المشيعين، ويتم تسليمه على باب المقبرة ويمنع نقله الى أي مكان، لتوديعه أو لتغسيله أو للصلاة عليه. كما قامت السلطات الإسرائيلية بالتنكيل بعائلات الشهداء، من خلال اقتحام منازلهم واعتقال العديد من أفراد عائلاتهم (النساء والرجال)، وأصدرت قرارات هدم عسكرية لمنازلهم. والجدول (5) يعطي بعض التفاصيل عن الشهداء المقدسيين.

جدول (5): اسماء الشهداء المقدسيين خلال العام 2014 حسب تاريخ الاستشهاد وسببه والعمر

الاسم	تاريخ الاستشهاد	العمر	سبب الاستشهاد
جهاد عبد الرحمن الطويل	2014/2/25	47	اعتداء قوات الاحتلال عليه في سجن بئر السبع
محمد حسين أبو خضير	2014/7/2	17	تم اختطافه وقتله وحرقه من قبل 3 مستوطنين
محمد نايف جعابيص	2014/8/4	20	إطلاق 47 رصاصة عليه إثر اصطدام جرافته بحافلة "ايجد"
محمد عبد المجيد سنقرط	2014/9/7	16	أثر اصابته برصاصة معدنية ادت الى كسر في الجمجمة
عبد الرحمن الشلودي	2014/10/22	20	إطلاق 3 رصاصات عليه بعد دهسه عدد من اليهود
معتز ابراهيم خليل حجازي	2014/10/30	32	تم اغتياله على سطح منزله بحجة إطلاقه النار على الحاخام اليميني المتطرف "يهودا غليك"
ابراهيم العكاري	2014/11/5	38	تم قتله إثر قيامه بدهس عدد من الجنود ومستعمرين الإسرائيليين
يوسف الرموني	2014/11/17	32	تم شنقه من قبل المستعمرين أثناء عمله في حافلة "ايجد".
غسان محمد أبو الجمل	2014/11/18	32	استشهد بعد تنفيذه هجوماً على كنيس يهودي
عُدي عبد أبو الجمل	2014/11/18	21	استشهد بعد تنفيذه هجوماً على كنيس يهودي

وضمن سياسة العقاب بحق المقدسيين قامت السلطات الإسرائيلية وبقرار من المسمى "قائد الجبهة الداخلية"، بابعاد 6 شبان عن مدينة القدس الى الضفة الغربية، بحجة خطورة بقائهم في المدينة، والشبان المبعدون تتراوح اعمارهم بين 22 عاماً و39 عاماً. من ناحية أخرى وللسنة الثالثة على التوالي، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية حملة "العقاب الجماعي" في أحياء وقرى وبلدات مدينة القدس، وكثفتها بصورة علنية خلال الربع الاخير من العام المنصرم.

كما واصلت بلدية القدس التابعة لسلطات الاحتلال الضغط على المواطنين المقدسيين من خلال تنفيذ عمليات هدم المنشآت السكنية والتجارية التابعة للمواطنين الفلسطينيين بحجة البناء دون ترخيص. وفي عديد الأحيان، أجبر مسؤولو البلدية العديد من المواطنين المقدسيين على تنفيذ أوامر وقرارات الهدم بأيديهم، بعد تهديدهم بالسجن الفعلي وبفرض غرامات باهظة عليهم، إضافة إلى إجبارهم على دفع أجرة الهدم. فقد شهد العام 2014م تنفيذ عمليات هدم في معظم أحياء المدينة المقدسة، شملت 6 بنايات سكنية، و18 منزلا بجرافات بلدية الاحتلال، و12 منزلا هدم بشكل ذاتي "الهدم اليدوي"، و13 بركساً سكنياً، و5 بركسات لتربية المواشي، و5 أسوار، و5 غرف للاستخدامات التجارية والمنزلية، و"مصلى الرحمة"، ومركز صحي، و5 محلات تجارية، وورشة ألمنيوم، وكونتينر، وشاحنة تستخدم لتصلح السيارات، ومصنع، و25 مخزناً. وقد أدت عملية الهدم المذكورة الى تشريد حوالي 250 مقدسياً، ناهيك عن قيام طواقم سلطة الطبيعة بهدم 20 قبرٍ من مقبرة الشهداء في باب الأسباط، بدعوى أن الأرض مصادرة لسلطة الطبيعة.

وفي السياق ذاته، يلاحق كابوس هدم المنازل الآلاف من المواطنين المقدسيين، بعد توزيع إخطارات هدم عليهم شملت كافة الأحياء في مدينة القدس. ففي الربع الأخير من العام الماضي، كثفت طواقم البلدية اقتحام الأحياء المقدسية وتوزيع إخطارات هدم عشوائية، وكان الملفت للنظر أن هذه الإخطارات شملت أوامر هدم لمنازل قديمة قائمة قبل احتلال القدس، وأخرى مبنية وحاصلة على تراخيص من البلدية، وثالثة قائمة منذ أكثر من 30 عاما. وتنقسم هذه الإخطارات الى ثلاثة أنواع، هي:

الهدم الإداري: ويصدر دون اللجوء الى المحاكم، وبشرط أن يصدر القرار خلال عملية الإنشاء، أو بعد 30 يوماً من الانتهاء من عملية البناء وهو الأكثر شيوعاً؛

الهدم القضائي: يصدر من خلال المحاكم ويحتاج لإجراءات قانونية لإصداره؛

الهدم بحجة تنظيف الأرض: وهذا الأمر يمكن بلدية الاحتلال من تجريف أراضٍ واسعة بحجج وذرائع مختلفة.

إضافة الى ما سبق، وضمن سياساتها التي تتبعها سلطات الاحتلال في الضغط على السكان المقدسيين لإجبارهم على الهجرة من المدينة المقدسة، اتخذت السلطات الاسرائيلية (في عام 2014) الكثير من الاجراءات، منها:

- إغلاق 3 مؤسسات في مدينة القدس، وهي جمعية "نماء" في قرية بيت صفافا، وجمعية الزكاة والصدقات في قرية صور باهر، ومؤسسة القدس في شارع صلاح الدين، بدعوى القيام بنشاطات تابعة "لحركة حماس"؛

- تكثيف حملات "تطبيق القانون في القدس الشرقية"، ويشمل ذلك مداهمة المحلات غير المرخصة وتسليمها انذارات بضرورة الترخيص خلال أسبوع وإلا ستغلق نهائيا؛
- تسجيل مخالفات للسيارات (على كل شيء)، حتى لو ركن المواطن المقدسي سيارته في شارع فرعي لا توجد فيه مخالفات؛
- تفعيل أوامر هدم البيوت العالقة والمؤجلة؛
- تنشيط سلطة الضرائب في مداهمة المحلات التجارية وتغريم أصحابها ومصادرة معداتهم؛
- اقتحام المنازل والمحلات التجارية لجباية الضرائب المفروضة على أصحابها، وفرض "مخالفات بناء" جديدة على عشرات المواطنين؛
- تفكيك عدادات المياه من المنازل والبنايات السكنية دون إنذارات خطية –كما تنص القوانين الإسرائيلية؛
- مصادرة الحمامات الشمسية (خاصة من القدس القديمة)، بحجة خطورتها على المارة؛
- اغلاق المحلات التجارية في القرى المقدسية، ومنع سكان القرى من تربية المواشي والطيور رغم وجود التراخيص اللازمة لذلك بحجة–ازعاج الجيران؛
- قيام القوات الإسرائيلية بنصب الحواجز الامنية وتسيير الدوريات في شوارع وحارات القدس لتفتيش الشبان والتدقيق في هوياتهم؛
- اغلاق مداخل بعض القرى والأحياء المقدسية بالمكعبات الإسمنتية خاصة في قرية "العيسوية وجبل المكبر وصور باهر وحي الثوري.

وفي جانب آخر، ونتيجة لعدم وجود أي رادع من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية لقطعان المستعمرين، تزايدت اعتداءاتهم التي نفذوها على المواطنين المقدسيين خلال الأعوام الأخيرة، لا سيما في العام 2014، الذي شهد الجريمة البشعة بحق الطفل المقدسي "محمد حسين أبو خضير 17 عاما"، حيث اختطفه ثلاثة مستعمرين متطرفين من أمام منزله، وقاموا بالاعتداء عليه وقتله وحرقه. كما تكررت اعتداءات المستعمرين اليهود على المواطنين المقدسيين، والتي تمثلت بعملية قتل السائق يوسف الرموني، وسبع محاولات اختطاف لخمسة أطفال في أحياء مختلفة من المدينة المقدسة، ولشابين في القدس الغربية.

وفي ذات الموضوع، تم رصد أكثر من 80 اعتداء على مواطنين فلسطينيين نفذها المستعمرون الصهاينة في القدس بشقيها الشرقي والغربي. ومن هذه الاعتداءات، تعرض أربعة مواطنين للطعن او محاولات طعن بأدوات حادة، وتعرض عشرة مواطنين (بينهم نساء) للدهس ومحاولات دهس بشوارع القدس الشرقية والغربية، وتعرض أكثر من ثلاثين شابا وصحفية للضرب بالحجارة والعصي في المدينة، كما تعرضت المحامية سناء دويك للرش بغاز الفلفل، في حين تعرض العشرات من الشبان المقدسيين للاعتداء بالضرب بالأيدي والاعتداءات اللفظية. من ناحية أخرى، تم رصد اعتداءات على العديد من سائقي سيارات الأجرة وحافلات "ايجد"، كما اعتدى المستعمرون بالحجارة على سيارة تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني. ومن ضمن العمليات التخريبية الأخرى، قام المستعمرون بتخريب اطارات 103 سيارات وشاحنتين وحافلة في أحياء القدس بشقيها الشرقي والغربي، كما قاموا بمهاجمة المحلات التجارية بالقدس الغربية للاعتداء على المواطنين الفلسطينيين العاملين فيها، وترديد الهتافات العنصرية ضد العرب.

بالإضافة الى ذلك، نفذت الجماعات اليهودية المتطرفة بتوقيع من عصابة "تدفيع الثمن" اليهودية والمستعمرين عدة اعتداءات ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، اضافة الى الاعتداءات على السكان في منازلهم، ومهاجمة الاحياء السكنية التي غرست فيها البؤر الاستعمارية ومنها سلوان والصوانة والشيخ جراح والطور وحارات القدس القديمة، حيث تعاني هذه الأحياء من الاستفزازات شبة اليومية من قبل المستعمرين، والتي تتطور الى اعتداءات كلامية واحيانا لعراك بالأيدي، اضافة الى اعتداءات من قبل حراس المستعمرين أو شرطة الاحتلال التي توفر الحماية الكاملة لهم. ناهيك عن قيام جماعة "تدفيع الثمن" المتطرفة بخط شعارات عنصرية على كنيسة "سيدة فلسطين"، وعلى الكنيسة الرومانية، وعلى منزل عائلة المغربي بالقدس القديمة، كما قام أحد المستعمرين بإطلاق النار في حارة النصارى بالقدس القديمة.

وفي مجال التعليم، شهد العام 2014 استمرار الاجراءات الاسرائيلية التمييزية، المتمثلة في منع ايجاد حلول لمشاكل التعليم في المدينة المقدسة، والتي تتمثل في نقص الغرف الصفية، وعدم بناء مدارس جديدة للطلبة، الأمر الذي أدى اضطرار الاهالي المقدسيين لتسجيل ابنائهم في مدارس بعيدة عن أماكن سكناهم. ولم تكتفِ السلطات الإسرائيلية بالإجراءات المذكورة، بل صعدت من انتهاكاتها بحق التعليم من خلال اقتحام المدارس واعتقال طلبتها أثناء توجههم اليها، إضافة الى رش المياه العادمة عليهم بصورة متعمدة، تتسبب روائحها الكريهة المنبعثة في إصابة الطلبة بالاختناق وبحالة من عدم التركيز. ومن الأمثلة على الانتهاكات بحق التعليم في المدينة المقدسة خلال العام 2014م ما يلي:

- عرقلة الدراسة في مدارس الأقصى الشرعية (تضم حوالي 500 طالب) لعدة أيام، وهي الايام التي اقتحم فيها المتطرفون اليهود وقوات الاحتلال باحات المسجد الأقصى المبارك.
- التضييق وفرض القيود على الهيئة التدريسية في مدرسة "دار الأيتام"، وملاحقة طلبتها بحجة إلقاء الحجارة، كما تم استهداف المدرسة بالأعيرة المطاطية، مما أدى الى إصابة ثلاثة طلاب.
- صعدت قوات الاحتلال من استهدافها لشارع المدارس في بلدة الطور، والذي يسلكه الاف الطلبة يومياً في طريق ذهابهم وعودتهم لأربعة مدارس، حيث تتعمد القوات الإسرائيلية باستفزاز الطلبة وتوقيفهم وتفتيشهم في بعض الاحيان، كما اعتقلت أربعة طلاب خلال شهر كانون أول/ديسمبر.
- استهدفت قوات الاحتلال شارع المدارس في جبل المكبر، وذلك برش المياه العادمة والقاء القنابل باتجاه 6 مدراس لمختلف المراحل التعليمية لكلا الجنسين، إضافة الى اقتحام مدرسة "المكبر للإناث"، وإطلاق القنابل والاعيرة المطاطية باتجاه الطالبات والهيئة الادارية والتدريسية فيها.
- وفي سلوان، تعمدت القوات الاسرائيلية التواجد في شارع المدارس في ساعات الصباح، لإيقاف الطلبة وتفتيشهم وتوجيه بعض الاسئلة لهم، كما قامت باستهداف مدرسة رأس العامود الشاملة في شهر تشرين ثاني/نوفمبر بإطلاق الأعيرة المطاطية وإلقاء القنابل الصوتية باتجاهها، واقتحام مدرسة سلوان الاعدادية للبنين في شهر تشرين أول/اكتوبر.
- استهدفت القوات الإسرائيلية مدرسة "مخيم شعفاط ج" بإلقاء القنابل الصوتية عليها بصورة مباشرة، والقاء القنابل الغازية في محيطها عدة مرات خلال الشهرين الأخيرين من العام 2014م، مما ادى الى عدم انتظام

الدوام الدراسي. ناهيك عن تعمد قوات الاحتلال التضييق على طلبة المخيم أثناء عبورهم الحاجز العسكري المقام على مدخل المخيم، بفرض تفتيش دقيق عليهم وتعطيل حركتهم.

- عانى طلبة قرية العيسوية، وعلى مدار عدة أسابيع، من اغلاق مداخل القرية بالمكعبات الاسمنتية، مما اضطرهم لسلك طرق التفافية للخروج والدخول سيراً على الاقدام، كما القت قوات الاحتلال القنابل الغازية باتجاه مدرسة الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة وفي محيطها.
- اقتحمت القوات الإسرائيلية مدرسة الزهراء النموذجية في حي وادي الجوز بالقدس بتاريخ 17-11-2014، بسبب الاشتباه بإلقاء الحجارة من داخل المدرسة.

وفي مجال كتم الأفواه، واصلت السلطات الإسرائيلية خلال العام الماضي قمع حرية الرأي والتعبير في القدس، بمنع كافة الفعاليات والنشاطات (ثقافية، ورياضية، ووطنية) سواءً كانت تنظم في أماكن مغلقة أو في الشوارع، بدعوى تنظيمها من قبل "السلطة الفلسطينية"، حيث اقتحمت العديد من المراكز والنوادي والمؤسسات قبيل تنظيم أي فعالية أو نشاط، والتي منها: نادي جبل الزيتون، وكلية هند الحسيني، ودار اسعاف النشاشيبي، ومؤسسة يبوس، ومقر مؤسسة "بال ميدا" الإعلامية، ومؤسسة برج اللقلق وروضتها، ومؤسسة ايلياء. كما تعمدت القوات الاسرائيلية قمع معظم الفعاليات التي نظمت في مدينة القدس، والتي تزامنت مع المناسبات الوطنية والعامة، حيث قمعت فعاليات مناصرة للأسرى، وفعاليات مناصرة للأقصى، وفعاليات مناصرة لغزة، ومسيرة ليوم المرأة، ويوم الأرض، وماراثون رياضي، ... الخ، حيث كانت تعتدي على المشاركين فيها بالضرب والاعتقال والقمع بعدة وسائل، منها: رش المياه الملونة والباردة والعادمة، وإطلاق الاعيرة المطاطية، والقنابل الصوتية، ورش غاز الفلفل، والصعقات الكهربائية. يضاف الى ذلك، قيام القوات الاسرائيلية بمنع المسيحيين من استقبال بابا الفاتيكان في القدس خلال زيارته المدينة في شهر أيار/مايو، من خلال تحديد تحركاتهم، والاعتداء عليهم، واعتقال بعضهم أثناء تجمعهم لإلقاء التحية عليه لدى مرور موكبه من طرقات القدس. وفي ذات السياق، لم تسلم طواقم الصحفيين والمسعفين من استهداف القوات الإسرائيلية، التي كانت تعتدي عليهم خلال تواجدهم في الميدان لرصد الاحداث أو تقديم الخدمات الطبية للمواطنين، مما أدى الى اصابة العديد منهم بالأعيرة المطاطية والقنابل الصوتية، كما تعرض بعضهم للاعتقال والاحتجاز، ناهيك عن منعهم من اداء عملهم بحرية.

وفي مجال الاستعمار الاستيطاني، صادقت الحكومة الاسرائيلية خلال عام 2014م على بناء آلاف الوحدات الاستعمارية في المستعمرات المتواجدة داخل مدينة القدس وفي محيطها، كما طرحت مناقصات لمشاريع بناء أخرى. فقد وافقت السلطات الإسرائيلية على بناء 2610 وحدات في مستعمرة "جفعات همتوس" و500 وحدة في مستعمرة "رامات شلومو". كما طرحت الحكومة الاسرائيلية مناقصات لبناء 2239 وحدة سكنية استعمارية في مدينة القدس على النحو التالي: 1000 وحدة في مستعمرة "راموت شلومو"، و294 في مستعمرة "راموت"، و182 وحدة في مستعمرة "بسغات زئيف"، و56 وحدة في مستعمرة "النبي يعقوب"، و708 وحدة في مستعمرة "جيلو".

وفي ذات السياق، وحسب تقارير إسرائيلية، ارتفع عدد المستعمرين (خلال عام 2014)، الذين يعيشون بالبؤر الاستعمارية في أحياء مدينة القدس، من 2500 مستعمراً الى 2750 مستعمراً، وذلك بعد الانتهاء من مشاريع البناء والسيطرة على منازل. من جانب آخر، استولت جمعيتا "العاد" و"عطيرت كوهانيم" الاستعماريتين على 36 شقة سكنية، منها 10 شقق سكنية في بلدة سلوان، بطرق ملتوية أو عن طريق سماسرة، فيما اعلنت جمعية "عطيرت

كوهانيم" عن شرائها مبني البريد في شارع صلاح الدين وسط القدس المحتلة، بنية تحويله إلى مدرسة دينية تلمودية. إضافة الى ذلك، قام المستعمرون بتزييف أوراق للاستيلاء على مبنى مسرح "الحكواتي" ومبنى النزهة وسط المدينة المقدسة.

وفي نشاط استعماري آخر، قامت السلطات الإسرائيلية، خلال العام الماضي، بتجريف مساحات واسعة من أراضي حي الصوانة المقدسي لتنفيذ المشروع الاستعماري "المطلة الوسطى"، حيث تم بناء مدرج ونقاط مشاهدة وأعمال بنية تحتية، بدعم من بلدية القدس وشركة ما يسمى "تطوير القدس". كما صادقت بلدية الاحتلال على بناء مدرسة يهودية ومركز استعماري في حي الشيخ جراح على مساحة 4 دونمات، وأقرت لجنة التخطيط والبناء في البلدية بناء برج لصالح الصندوق القومي اليهودي "كيرن كيمت" وسط مدينة القدس المحتلة، بهدف نقل كافة مكاتب الصندوق الموجودة في مناطق مختلفة من مدينة القدس وتل أبيب وحيفا إلى البرج بعد بناءه.

4. الحرب الثالثة على غزة

في السابع من شهر تموز/يوليو من العام 2014م، شنت قوات الاحتلال الصهيوني حربها الاجرامية الثالثة خلال 6 سنوات على قطاع غزة المحاصر منذ 8 سنوات. وقد كانت هذه الحرب، التي استمرت لمدة 51 يوماً، الأعنف على الإطلاق، حيث استخدمت قوات الاحتلال قوة نارية هائلة جدا ضد قطاع غزة الذي لا تتجاوز مساحته 360 كم^2. فقد ذكر تقرير صادر عن المرصد الأورومتوسطي، بالتعاون مع وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، أن القوات الاسرائيلية أطلقت ما مجموعه 60664 قذيفة وصاروخ خلال الحرب، بواقع: 26% قذائف من السفن الحربية، و13.5% قذائف من الطائرات، و60.5% قذائف من المدفعية والدبابات[2].

وقد نتج عن هذه الحرب أرقام كبيرة جداً من الشهداء والجرحى، ناهيك عن عمليات التدمير الواسعة التي غيّرت ملامح أحياء كاملة، وأدت الى تحويل مئات الآلاف من السكان الى نازحين بلا مأوى. أما الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، فقد قدرها المرصد الأورومتوسطي في تقريره بحوالي 3.6 مليار دولار. وفيما يلي اشكال مختلفة من خسائر التي تم رصدها والناتجة عن هذه الحرب.

<u>في مجال الخسائر البشرية:</u> أحصى المرصد الأورومتوسطي ما لا يقل عن 2147 شهيداً خلال هذا العدوان، من بينهم 530 طفلاً، 302 من النساء، كما احصى ما لا يقل عن 10870 جريحاً، تنوعت جراحهم ما بين بسيطة ومتوسطة وبليغة، من بينهم 2101 امرأة و3303 أطفال، منهم ما لا يقل عن ألف طفل سيعانون من إعاقة دائمة. كما أشارت احصاءات المرصد الى ارتفاع كبير في نسبة المدنيين بين الشهداء، والتي زادت عن 81%. وقد تميز هذا العدوان بارتكاب جرائم قتل بحق عائلات بأكملها، حيث ارتكب الاحتلال الصهيوني 49 مجزرة بحق تسعين عائلة فلسطينية أسفرت عن 530 شهيدا.

<u>في مجال المباني السكنية</u>: أشارت الاحصاءات الأولية الى تدمير 17132 وحدة سكنية جراء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، منها نحو 57% دمرت بشكل كلي، بينما دمرت الوحدات الباقية بشكل جزئي، لتصبح غير قابلة

[2] المصدر: المرصد الأورو متوسطي، تقرير بعنوان "الهجمات العشوائية والقتل العمد: اسرائيل تنتقم من غزة بقتل مدنيها"، تشرين ثاني/اكتوبر، 2014.

للسكن، كما قدرت خسائر قطاع الاسكان والمنشآت بنحو 1.5 مليار دولار. وقد تعمدت القوات الاسرائيلية تدمير أحياء سكنية بكاملها في المناطق القريبة من الحدود، ومنها أحياء الشجاعية، وشمالي شرق بيت حانون، وبلدة خزاعة والزنة الواقعتين في شرق مدينة خان يونس في جنوب قطاع غزة. كما قامت الطائرات الاسرائيلية بقصف كل من برج الظافر4 وبرج المجمع الايطالي وبرج الباشا ودمرتها بالكامل.

وبحسب بيانات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، فقد تجاوز عدد المواطنين النازحين في إلى مراكز الإيواء، قبيل انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، نصف مليون نازح، وذلك بسبب استهداف الاحتلال للمنازل المنشآت. وفي وقت لاحق، أصدر الأونروا تقريراً قال فيه أن 96,000 مسكن للاجئين الفلسطينيين في غزة – أكثر من ضعف التقديرات الأولية – قد تضرر أو دُمّر خلال الحرب الأخيرة، وذلك حسب ما نتج عن التقييم الفني الذي أنجزته الأونروا في 15 كانون الأول/ديسمبر[3].

وفي تقرير للمرصد الأورومتوسطي سالف الذكر، قال إن الهجمات الإسرائيلية على المنازل والمنشآت أدت إلى تدمير 17,132 منزلاً، منها 2,465 منزلاً دُمِّرت بشكل كلي، و14,667 منزلاً دُمِّرت بشكل جزئي، إضافة إلى 39,500 من المنازل لحقت بها أضرار. وأكد المرصد أن عدد الأفراد الذي أصبحوا بلا مأوى جراء هدم منازلهم تجاوز 100,000 شخص.

<u>في المجال الديني</u>: ولم تسلم دور العبادة والمواقع الدينية من القصف الاسرائيلي، حيث ذكر تقرير لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بأنه تم استهداف 223 مسجداً خلال هذه الحرب، دمر منها 63 (28.3%) بشكل كلي. اضافة الى ذلك، لحقت أضرار بكنيستين، كما قصفت 10 مقابر إسلامية ومقبرة واحدة مسيحية[4].

<u>في المجال الصحي</u>: استهدفت القوات الإسرائيلية القطاع الصحي في غزة بشكل مباشر، لدوره البارز في عملية إسعاف الجرحى وإخلاء الشهداء جراء اشتداد القصف على مختلف أنحاء قطاع غزة خلال هذه الحرب. فقد ذكر المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة أن قوات الاحتلال، خلال العدوان، استهدفت 17 مستشفى ما بين حكومي وأهلي، و26 مركزاً للرعاية الأولوية موزعة على مدن قطاع غزة الخمس، و36 سيارة إسعاف منها ما تم تدميره بشكل كامل والآخر بشكل جزئي[5]. الأمر الذي انعكس سلباً على قدرات الطواقم الطبية، التي كانت تعمل بدون وجود غطاء دولي، وفقاً للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربع.

<u>في المجال التعليمي</u>: لم تسلم المدارس والجامعات من عمليات القصف الاسرائيلي، حيث تضررت 6 جامعات نتيجة للقصف، كما تضررت أو تدمرت 222 مدرسة، موزعة حسب جهة الإشراف بواقع: 141 مدرسة حكومية (منها 22 تدمرت بشكل كامل)، و76 مدرسة وكالة غوث (أونروا) والتي تشكل نحو 78% من اجمالي منشآت الأونروا التي

[3] وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، الوضع الطارئ في غزة – الإصدار رقم 74، كانون الأول/ديسمبر، 2014م.

4 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، حصيلة أولية للخسائر المادية والبشرية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014، موقع الكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9400

[5] محمد فراونه، 6 مليارات دولار خسائر العدوان الإسرائيلي على غزة، مقالة في جريدة السفير، تاريخ النشر: 2014/9/4.

تعرضت للأضرار، و5 مدارس خاصة[6]. وفي هذا السياق، قدرت وزارة التربية والتعليم العالي تكلفة اصلاح الأضرار التي لحقت بقطاع التعليم بنحو 10.5 مليون دولار.

في المجال الصناعي والتجاري: قامت القوات الاسرائيلية بقصف وتدمير 19 مؤسسة مالية ومصرفية، وعدد من مكاتب البريد، ملحقة بها أضراراً بالغة، كما قصفت 372 منشأة صناعية وتجارية، من بينها تدمير ما لا يقل عن 134 مصنعاً بشكل كامل، ما تسبب بتسريح ثلاثين ألف عامل. كما قامت قوات الاحتلال بتدمير 18 منشأة كهربائية، ومحطة واحدة لتوليد الكهرباء، و48 جمعية خيرية تقدم خدماتها لأكثر من 200 ألف فرد. وحتى تاريخ 2014/8/5، تجاوزت حصيلة الأضرار التي تعرض لها القطاع الصناعي في قطاع غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي حاجز 47 مليون دولار، وذلك حسب التقديرات الأولية للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

من ناحية أخرى، قال وكيل مساعد وزارة الاقتصاد في غزة أيمن عابد، في تصريح نشر بجريدة الحدث الفلسطينية بتاريخ 2014/9/9م، إن خسائر قطاع الصناعة والتجارة بلغت ما يزيد على 900 مليون دولار، مشيراً الى أحدث الاحصاءات الصادرة عن الاتحاد العام للصناعات في غزة حول حجم الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاعات الصناعية المختلفة، تقول إن إجمالي عدد المنشآت الصناعية المتضررة كلياً أو جزئياً بلغت حسب ما تم حصره حتى تاريخه نحو 500 منشأة. من بينها ما لا يقل عن 140 منشأة دمرت كلياً، وأن عدد العمال الذين تعطلوا عن العمل كلياً اثر استهداف المنشآت الصناعية بلغ أكثر من سبعة آلاف عامل.

في المجال الزراعي والصيد البحري: في القطاع الزراعي بلغت قيمة الخسائر والأضرار جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نحو 251 مليون دولار. ووفقاً لبيان أصدرته وزارة الزراعة بتاريخ 2014/8/8، فإن القيمة التقديرية للأضرار والخسائر غير المباشرة تجاوزت 150 مليون دولار نتيجة استهداف الأراضي والمنشآت الزراعية. وتركزت عملية الاستهداف على بساتين الحمضيات والزيتون والفواكه، بالإضافة إلى مزارع الدجاج والأبقار والأغنام وخلايا النحل، ومنشآت الانتاج الحيواني. وتوزعت قيمة الخسائر والأضرار على الانتاج النباتي بنحو 131 مليون دولار، والتربة والري بنحو 56 مليون دولار، والإنتاج الحيواني بنحو 55 مليوناً، فيما بلغت خسائر قطاع الصيد البحري والثروة السمكية نحو 9 ملايين دولار.

ووفقاً لتصريح نقيب الصيادين في قطاع غزة، قال إن الخسائر في قطاع الصيد البحري والثروة السمكية بلغت أكثر من تسعة ملايين دولار، منها ستة ملايين أضرار مباشرة، وثلاثة ملايين دولار أضرار غير مباشرة، منوهاً الى شمول الخسائر المباشرة الخسائر الناجمة عن تعرض مرافئ وقوارب الصيادين وشباكهم لخسائر فادحة جراء الاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال، حيث تم تدمير ما يقارب 50 غرفة للصيادين، و55 قارباً ذات أحجام مختلفة مع معداتها ومحركاتها. أما الأضرار غير المباشرة فتتمثل في توقف عمل الصيادين على مدار أيام العدوان، ما أدى إلى

[6] المرصد الأورو متوسطي، حصيلة شاملة لنتائج الهجوم الإسرائيلي على غزة، الأراضي الفلسطينية، بيانات صحفية، نشر بتاريخ 2014/8/28م.

خسائر فادحة تقدر بثلاثة ملايين دولار. وفي ذات السياق، يقدر إجمالي عدد المواطنين المتضررين من تدمير قوارب الصيد التي تعتبر مهنتهم الأساسية بنحو 3000 مواطنًا غزيًا.

من ناحية أخرى، ذكر تقرير صادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)[7]، أن اجمالي خسائر القطاع الزراعي نتيجة هذه الحرب، القذرة، قدرت بنحو 450 مليون دولار موزعة على القطاعات الفرعية كما في الجدول التالي:

جدول (6): توزيع الخسائر في القطاع الزراعي نتيجة الحرب حسب الفرع ونوع الخسائر

الفرع من القطاع الزراعي	خسائر مباشرة	خسائر غير مباشرة	مجمل الخسائر
الإنتاج النباتي	131,666,036	62,500,000	194,166,036
الإنتاج الحيواني	54,676,500	51,500,000	106,176,500
البنية التحتية	120,806,900	18,000,000	138,806,900
قطاع الاسماك	8,000,000	2,000,000	10,000,000
المجموع	315,149,436	134,000,000	449,149,436

في مجال البنى التحتية: تعمدت قوات الاحتلال خلال عملية الاجتياح البري للمناطق الشرقية لقطاع غزة، استهداف البنية التحتية المتعلقة بشبكة الاتصالات والمياه والكهرباء. فقد قصفت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة، ما تسبب بتوقف المحطة بالكامل عن العمل، كما قصفت شبكات الكهرباء والمخازن الرئيسية لشركة توزيع الكهرباء، الأمر الذي أدى الى انقطاع التيار الكهربائي بالكامل عن قطاع غزة. كما استهدفت القوات الاسرائيلية بقذائفها شبكات المياه والاتصالات في مختلف المناطق التي تعرضت للقصف. فقد ذكرت بعض التقارير أن القوات الاسرائيلية دمرت ما لا يقل عن 8 محطات للمياه والصرف الصحي، مما أدى الى تضرر أكثر من 700000 مواطن. وبشكل عام، تقدر خسائر البنية التحتية منذ بداية العدوان بملايين الدولارات وفقاً للإحصاءات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة.

في مجال الصحافة: وفق التجمع الإعلامي الشبابي الفلسطيني[8]، يعتبر العام 2014م الأكثر دموية على الصحفيين الفلسطينيين، حيث شهد جرائم دامية بحقهم، وانتهاكات غير مسبوقة لحقوقهم من قبل الاحتلال "الإسرائيلي"، تركزت معظمها خلال فترة العدوان الغاشم على قطاع غزة، الذي خلف وراءه 338 انتهاكاً، نتج عنها 17 شهيداً في صفوف الصحفيين، أحدهم إيطالي الجنسية، إلى جانب إصابة نحو 20 آخرين بعضهم جراحه خطيرة، واستهداف وتدمير مؤسسات إعلامية ومنازل صحفيين. وذكر التجمع في تقريره أن القصف الاسرائيلي المتعمد على منازل الصحفيين أدى إلى تدمير 42 منزلاً بشكل كامل، و61 منزلاً بشكل جزئي، فيما نزحت حوالي 140 أسرة من عائلات الصحفيين عن منازلها الواقعة في مناطق القصف. كما طالت الانتهاكات المؤسسات الاعلامية، حيث تم تدمير نحو 19 مؤسسة إعلامية بشكل كلي أو جزئي، إضافة الى قيام القوات الاسرائيلية بالتشويش واختراق البث لعدد من المحطات

[7] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية-ماس، نشرة الامن الغذائي، العدد 11، شتاء العام 2014، رام الله، فلسطين.
[8] الموقع الالكتروني: https://ar-ar.facebook.com/RMYP.PRESS/posts/885951074770931

الاعلامية، مما أدى الى توقف أكثر من 15 إذاعة محلية عن البث، إضافة الى تعمد التشويش على عدد كبير من المواقع الاعلامية الالكترونية الفلسطينية.

والجدول التالي يعطي مقارنة لعدد من الانتهاكات بحق الصحافة خلال الحروب الثلاثة على قطاع غزة

جدول (7): توزيع بعض الانتهاكات بحق الصحافة في قطاع غزة حسب نوع الانتهاك وفترة العدوان[9]

سنة الاعتداء	عدد الايام	عدد الشهداء	عدد الجرحى	قصف مقرات اعلامية	اختراق بث	قصف منازل صحفيين	المجموع
2009 /2008	22	4	7	8	2	9	30
2012	8	3	9	33	--	4	49
2014	51	17	27	20	8	37	109
المجموع	81	24	43	61	10	50	188

في مجال المواقع التراثية والأثرية: قصفت قوات الاحتلال العديد من المواقع الأثرية والمباني التاريخية ودور العبادة والمتاحف، إلى جانب مراكز البلدات القديمة، متسببة في أضرار متفاوتة، وأبرز المواقع المتضررة: موقع القديس هيلاريون وهو عبارة عن بقايا دير من الفترة البيزنطية، وموقع البلاخية (الانثيدون)، الذي يمثل ميناء غزة القديم، ويعود تاريخه إلى العصر الحديدي والهلنستي والروماني والبيزنطي والإسلامي المبكر، ومحمية وادي غزة الطبيعية التي تمثل نموذجا فريدا للتنوع الحيوي، كما قصفت قوات الاحتلال مراكز المدن التاريخية في غزة وخانيونس ورفح وبيت حانون وبيت لاهيا، حيث ألحق الضرر بنسيجها المعماري، كما شمل التدمير عددًا من البيوت القديمة في محيط "قصر السقا" والسوق القديم في الشجاعية. كما شملت الأعمال العدوانية عمليات تدمير واسعة لدور العبادة والمباني الدينية، والمقامات التاريخية التي تعود الى عصور مختلفة، منها الحقبتين المملوكية والبيزنطية على وجه الخصوص.

الانتهاكات ما بعد التوقيع على تفاهمات وقف إطلاق النار: قالت "الفدرالية الدولية للحقوق والتنمية"، وهي منظمة حقوقية مقرها العاصمة الايطالية روما، في تقرير لها[10]، إنه وبعد مرور أربعة أشهر على توقيع تفاهمات وقف إطلاق النار بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، في 26 آب (أغسطس) 2014م، سجّلت عشرات الحوادث حول انتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي للتهدئة المعلنة. حيث رصدت خلال الفترة الممتدة من 26 آب/أغسطس 2014م حتى 26 كانون أول/ديسمبر 2014م عدد 162 انتهاكاً اسرائيلياً للتهدئة، معظمها (108 انتهاكات) بحق الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر قطاع غزة، ضمن الأميال البحرية الستة المسموح لهم بالصيد خلالها، حسب تفاهمات

[9] المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحرية الاعلامية، الصحافة في غزة في مرمى النيران، رام الله، كانون أول، 2014م.
[10] المصدر: الموقع الالكتروني http://maannews.net/Content.aspx?id=749955

اتفاق وقف إطلاق النار، حيث أطلقت القوات الاسرائيلية النار على الصيادين 53 مرة، في اعتداءات غير مبررة وممنهجة تتعمدها السلطات الإسرائيلية لتدمير قطاع الصيد البحري في غزة، حيث نتج عنها اصابة (11) صياداً، كما طاردت قوارب الصيد 9 مرات نتج عنها اعتقال 31 صياداً في عرض البحر. كذلك، تم رصد 16 حادثة احتجاز ومصادرة لقوارب الصيادين، و12 حادثة إغراق وتدمير وإحراق لقوارب الصيادين، و7 حوادث منع الصيادين من الإبحار.

وفي السياق ذاته، وثقت المنظمة المذكورة العديد من الانتهاكات الأخرى، منها:

- 8 انتهاكات تمثلت بعمليات تجريف وتوغل للآليات العسكرية الإسرائيلية في أراضي المواطنين تركزت معظمها شرق مدينة خانيونس؛
- 29 انتهاكاً تمثلت في إطلاق نار على المزارعين والأراضي الزراعية خاصة في شمال القطاع، أدت لإصابة مُزارِعَين بجراح؛
- العديد من انتهاكات إطلاق نار على مواطنين بالقرب من الحدود أدت الى اصابة 8 مواطنين منهم صياد طيور واحد، كما أدت الى استشهاد مواطنين اثنين على الحدود الشرقية لقطاع غزة.

5. الانتهاكات المتعلقة بالمستعمرات والمستعمرين

خلال العام 2014، تصاعدت النشاطات الاستعمارية الاسرائيلية واعتداءات المستعمرين بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته في الأراضي المحتلة منذ العام 1967م بما في ذلك المدينة المقدسة، وذلك بحراسة ومؤازرة قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبدعم كبير ومتواصل من الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة. وفيما يلي ملخص لهذه النشاطات والاعتداءات.

ارتفع عدد المواقع الاستعمارية الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية (من ضمنها القدس الشرقية) الى 409 مواقع حتى نهاية العام 2013م، من ضمنها 148 مستعمرة، و118 بؤرة استعمارية تنتشر بالقرب من هذه المستعمرات. وفي نهاية العام المذكور، قدر عدد المستعمرين القاطنين في مستعمرات الضفة الغربية بنحو 580,801 مستعمراً، نصفهم تقريباً يقيمون في المستعمرات التي بنيت على أراضي محافظة القدس، وبزيادة قدرها 17255 عن العام الذي سبقه. علماً بأن نحو ثلاثة أرباع المستعمرين الجدد أقاموا في مستعمرات محافظة القدس ومحافظتي بيت لحم ورام الله المجاورتين لها[11].

وتشير البيانات المتوفرة لدى "مركز عبد الله حوراني للدراسات والتوثيق" أن سلطات الاحتلال أقرت خطط وطرحت عطاءات واصدرت تراخيص بناء لنحو 14043 وحدة سكنية في مستعمرات الضفة الغربية والقدس خلال العام 2014م، بعضها نفذ وبعضها قيد التنفيذ والبعض الاخر بانتظار اتمام اجراءات البناء. وقد كان لمستعمرات القدس النصيب الأكبر من هذه الوحدات السكنية، حيث بلغت حصتها 63.7% من اجمالي هذه الوحدات السكنية. كذلك،

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الاسرائيلية في فلسطين، التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين، 2014.

ارتفعت اعداد المستعمرين القاطنين في مستعمرات الضفة الغربية (بدون القدس) من نحو 375 ألف مستعمر في بداية العام 2014 ليصل إلى 389,285 مستعمراً في نهاية العام ذاته، مما يعني انها ارتفعت بنسبة تقترب من 4%. والجدول التالي يوضح توزيع الوحدات السكنية المذكورة على المستعمرات حسب قرار الحكومة الاسرائيلية

جدول (8): توزيع الوحدات السكانية التي اصدرت تراخيص لها في العام 2014 حسب المستعمرة والمحافظة

المستعمرة	المحافظة	عدد الوحدات السكنية	المستعمرة	المحافظة	عدد الوحدات السكنية
جفعات همتوس	القدس	2600	بيت ايل	رام الله	290
هارحوماه	القدس	1970	عوفرا	رام الله	250
رامات شلومو	القدس	1887	مجموع رام الله		540
جفعات زئيف	القدس	736	اريئيل	سلفيت	1015
تلبيوت	القدس	350	ليشيم	سلفيت	694
نوفي برات	القدس	256	الكانا	سلفيت	452
رموت	القدس	216	مجموع سلفيت		2161
بسغات زئيف	القدس	178	كرتي شمرون	قلقيلية	108
النبي يعقوب	القدس	136	الفي منشه	قلقيلية	78
آدم	القدس	75	عمنوئيل	قلقيلية	102
جيفع بنيامين	القدس	38	مجموع قلقيلية		288
أخرى	القدس	500	شافي شمرون	نابلس	65
مجموع القدس		8942	شيفوت راحيل	نابلس	350
جيلو	بيت لحم	708	مجموع نابلس		415
بيتار عليت	بيت لحم	508	الموج	اريحا	31
افرات	بيت لحم	450	المجموع الكلي		14043
مجموع بيت لحم		1666			

المصدر: مركز عبدالله الحوراني للدراسات والتوثيق، التقرير السنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال العام 2014

وفي ذات السياق، اكد معهد الابحاث التطبيقية (اريج)[12]، أن العام 2014م كان عام الاستيطان الاستعماري والتوسع الإسرائيلي الكولونيالي بامتياز، حيث تضخم البناء الاستعماري وارتفعت اعتداءات المستعمرين الاثمة لمستويات قياسية ونوعية، والتي طالت البشر والحجر، ولم تستثنِ أماكن العبادة ولا الأراضي الزراعية ولا المنازل ولا المدارس ولا السيارات ولا المحلات التجارية، على ورأى ومسمع ،بل وتحت حماية قوات الاحتلال والشرطة الإسرائيلية.

[12] معهد ابحاث السياسات التطبيقية-أريج، تقرير بعنوان " 2014 عام الاستيطان والتوسع الاسرائيلي وتهويد القدس بامتياز"، القدس، فلسطين.

فقد كان للمستعمرات غير الشرعية نصيبها الوافر من الدعم المطلق من الحكومة اليمينية المتطرفة، التي طرحت (ممثلة بوزارتها وهيئاتها المختلقة) العديد من العطاءات والمخططات للبناء في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث تم المصادقة على مخططات لبناء 16704 وحدة سكنية جديدة في 33 مستعمرة إسرائيلية، القسم الأكبر منها في مستعمرات القدس، تليها مستعمرات بيت لحم، ثم مستعمرات سلفيت. هذا بالإضافة إلى الأوامر العسكرية التي طالت ألاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية وكان معظمها إما لغرض بناء جدار العزل العنصري أو مُصادرة بذريعة أن تلك الأراضي هي ملك لدولة إسرائيل، وعليه يُمنع على الفلسطينيين استغلالها دون تصريح صادر عن الجهات الإسرائيلية المختصة، حيث صادرت إسرائيل 7263 دونما خلال العام 2014.

وبناءً على ما ورد في التقرير، أظهرت البيانات المرصودة ارتفاعا ملحوظا في عدد انتهاكات المستعمرين خلال العام 2014م، حيث شن المستعمرون الإسرائيليون 764 اعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم أغلبها في مدينة القدس بواقع 290 اعتداء يليها محافظة الخليل 132 اعتداء ثم محافظة نابلس ب 115 اعتداء ومن ثم بيت لحم ب 107 اعتداء. ولم تسلم الاشجار من اعتداءاتهم، حيث قاموا باقتلاع وحرق وتدمير وتجريف 10,596 شجرة وشتلة، اغلبها في محافظة رام الله 4325 شجرة ثم 2059 شجرة في محافظة بيت لحم و محافظة الخليل 1332 شجرة.

وأوضح ذات التقرير أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي قامت بهدم 333 منزلا فلسطينيا 96 منها في الشطر الشرقي من المدينة المحتلة. بالمقابل، أصدرت هذه السلطات 18 أمر مصادرة لأراضي الفلسطينيين، إما بحجج الدواعي الأمنية أو بإعلانها أراضي دولة، حيث صادرت إسرائيل من خلال هذه الأوامر 7263 دونما يملكها الفلسطينيون جميعها لصالح توسيع المستعمرات والبؤر الاستعمارية والمشروع التوسعي الإسرائيلي بشكل عام.

وخلال الفترة الأخيرة من العام 2014م، صعدت إسرائيل من خطواتها التي تهدف لتوسيع رقعة المستعمرات الإسرائيلية، حيث صادق وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون وبشكل غير قانوني بتحويل قاعدتين عسكريتين ومركز للشرطة الإسرائيلية لمناطق خاصة للتوسع الاستعماري في مستعمرات "كريات أربع" و"ايلي زهاف" و"بيت ايل". ولم يكتفِ بهذه القرارات، بل قرر (خلال الأسبوع الأخير من العام 2014م) شرعنة بؤرة استيطانية غير شرعية وهي "الي متان"، والتي تقع في منطقة وادي قانا بمحافظة سلفيت. وفي ذات السياق، تواطأ جيش الاحتلال ووزارة الدفاع الإسرائيلية مع المستعمرين ومشروعهم الاستعماري خلال الشهر الأخير من العام المنصرم لتوسيع مستعمراتهم، من خلال المصادقة على مخططات تتضمن تخصيص مساحة 35,000 دونم من أراضي الفلسطينيين كانت استولت عليها إسرائيل عنوة بحجة استخدامها لأغراض التدريب العسكري، والتي يقع غالبيتها في منطقة غور الاردن، التي تعتبر سلة الغذاء الأولى لفلسطين، ورافداً رئيسيا لسوق الخضار الفلسطيني بمنتجاتها الزراعية طوال السنة. وقد أدت الاجراءات الاسرائيلية المختلفة والمتواصلة في هذه المنطقة الى تزايد انحسار الأراضي الزراعية التي يستغلها الفلسطينيون مع مرور الزمن.

من جانب آخر، بينت دراسة صدرت في بداية العام 2015م[13]، أن حجم الخسائر السنوية في الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن وجود المستعمرات لا تقل عن 10.2% من ناتجه المحلي الاجمالي، حيث تم الاستناد في حساب هذه النسبة الى القيمة المضافة لكافة مركبات الناتج المحلي. وبينت الدراسة أن القيمة المضافة للخسائر السنوية المباشرة وصلت الى 488.7 مليون دولار، توزعت بواقع: 153 مليون دولار في المحاصيل الزراعية، و212.7 مليون دولار في قطاع الصناعة، و63 مليون دولار في قطاع السياحة، و60 مليون دولار في قطاع الانشاءات. أما حجم الخسائر غير المباشرة في سوق العمل بالذات، فقد قدرت بنحو 385.3 مليون دولار بالأسعار الجارية.

وتكمن خطورة وجود المواقع الاستعمارية في انها تمنع أي فرصة للتنمية والتطوير، وبالتالي تمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة، حيث انها تعمل على تمزيق الضفة الغربية وتحويلها إلى "كنتونات" صغيرة يسهل السيطرة عليها في أي وقت تريده سلطات الاحتلال. فهي تؤثر على أكثر من % 40 من أراضي الضفة الغربية، وتفصل الكثير من المناطق والتجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض، مما مزق الأراضي الفلسطينية، وجعل من المدن الفلسطينية تجمعات صغيرة معزولة يصعب التواصل فيما بينها بحكم انتشار المستعمرات.

وفي ذات السياق، ذكر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2013م[14]، أن نحو 70% من أراضي المنطقة (ج) تقع داخل حدود المجالس الإقليمية للمستعمرات الإسرائيلية، وبالتالي يُحظر على الفلسطينيين استخدامها وتطويرها. كما وتبلغ مساحة المناطق المتاحة لتوسيع المستعمرات تسع أضعاف مساحة المناطق المقام عليها البناء حالياً. أما ما تبقى من المنطقة (ج)، فقد وضعت سلطات الاحتلال قيود صارمة للبناء على غالبيته، وسمحت للفلسطينيين لاستخدام مساحة لا تزيد عن 1% من أراضي هذه المنطقة في أعمال التطوير والتنمية.

ومن الانتهاكات الإسرائيلية الأخرى ذات العلاقة بالمستعمرات ما يلي:

- ما زالت اسرائيل تستخدم المستعمرات كإحدى الوسائل الرئيسية للسيطرة على مخزون المياه الجوفية الفلسطينية ومنابعها والتحكم بها، من خلال بناء العديد من المستعمرات فوق خزانات المياه الجوفية وبالقرب من ينابيع المياه في الضفة الغربية، حيث تعتمد هذه المستوطنات بشكل كامل على المياه الفلسطينية، التي حرمت الإجراءات الإسرائيلية أصحابها الحقيقيين من حقوقهم فيها.
- ما زالت البيئة الفلسطينية تتعرض لأشكال مختلفة من الآثار كارثية، نتيجة الانتهاكات المتعمدة من سلطات الاحتلال ومستعمريها اليهود، والتي منها: تصريف نحو 40 مليون كوب من مياه المجاري الناتجة عن تلك المستعمرات في أراضي المواطنين الزراعية سنوياً؛ وإقامة ما لا يقل عن سبع مناطق صناعية إسرائيلية بالقرب

[13] عاص الاطرش، الاستيطان :آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، رام الله، 2015م.

[14] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية، كانون ثاني، 2013م.

من المستعمرات، تحوي صناعات خطرة تعمل في ظل غياب تام لأي جهة رقابية، مما جعلها تشكل خطراً على صحة المواطن الفلسطيني وبيئته. يضاف الى ذلك، الكميات الهائلة من النفايات الصلبة التي تنتجها المستعمرات، والتي تقدر بأكثر من 630 طن يومياً، حيث تلقى وتحرق بالقرب من التجمعات السكنية الفلسطينية، مسببة مخاطر كثيرة ومصدراً للروائح الكريهة وللحشرات والأوبئة، وتلويثاً لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية والتربة والمياه الجوفية.

- ان وجود المستعمرات وسيطرتها على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، سيما الزراعية منها، وما يرافق ذلك من اعتداءات من قبل المستعمرين وقوات الاحتلال، يشكل تهديداً اجتماعياً خطيراً بحق المواطن الفلسطيني، حيث تراجعت العلاقات الاجتماعية، وارتفعت معدلات الفقر بين الأسر الفلسطينية، مما أضطر الآلاف من أفراد هذه الأسر الى العمل في اسرائيل والمستعمرات في ظل ظروف عمل غير لائقة، وأجواء مناسبة للمخابرات الاسرائيلية لتجنيد عملاء من بينهم مستغلين حاجتهم الى العمل. ناهيك عن مساهمة المستعمرات الاسرائيلية في نشر المخدرات بين المواطنين الفلسطينيين.

6. جدار الفصل العنصري

يعتبر بناء جدار الفصل العنصري على أراضي الضفة الغربية المحتلة تطوراً سياسياً واقتصادياً كارثياً على المجتمع الفلسطيني، لما له من تأثيرات يومية سلبية على حياة السكان والوضعين السياسي والاقتصادي في فلسطين. فهو بطبيعة مساره، شكل تتويجاً لمجمل المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني في الضفة الغربية، بما يرسمه على الأرض من وقائع، وطرق التفافية، وأنفاق، وبوابات، وبالتالي يخدم السيناريو المرسوم للتسوية النهائية كما تراها دولة الاحتلال، والذي يحول الأرض الفلسطينية الى معازل مطوقة ومفككة ومقطعة الأوصال، وبالتالي يمنع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ويشكل جدار الفصل العنصري العازل، الذي استكملت إسرائيل الجزء الأكبر من بناءه، جزءًا لا يتجزّأ من البنية التحتية المخصّصة للمستعمرات والتوسع الاستعماري الاسرائيلي، حيث تسيطر اسرائيل (من خلاله) على نحو 46% من أراضي الضفة الغربية، تتمثل في الأراضي التي صودرت لبناء الجدار أو حجزت خلفة، مضافاً اليها المساحات التي استولت عليها اسرائيل لبناء المستعمرات الواقعة شرق الجدار. وتقدر المساحة التي صادرتها حكومة الاحتلال لبناء الجدار الاستعماري نحو 47921 دونماً، منها: 22530 دونم في شمال الضفة الغربية، و19107 دونماً في وسط الضفة الغربية، و6284 دونماً في جنوب الضفة الغربية. في حين تقدر المساحة التي عزلها الجدار الاستعماري خلفه نحو 301122 دونماً، منها: 191336 دونم في شمال الضفة الغربية، 66023 دونماً في وسط الضفة الغربية، 43763 دونماً في جنوب الضفة الغربية.

ويبلغ طول جدار الضم والتوسع العنصري عند اكتماله أكثر من 700 كم، منه نحو 200 كم تقع في المنطقة الشرقية من الضفة الغربية، بهدف عزل منطقة الأغوار، التي تعتبر سلة فلسطين الغذائية، والاستيلاء عليها. فيما يبلغ طول مقطع الجدار في محافظة القدس حوالي 168 كم، جميعه تقريباً يقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام

1967م. وقد تسبب في عزل تجمعات سكانية مكتظة عن مدينة القدس، يقدر عدد سكانها بأكثر من 30 ألف نسمة من حملة الهوية المقدسية.

وما تزال دولة الاحتلال الإسرائيلي مستمرة في تنفيذ أكبر عملية نهب للأراضي الفلسطينية منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967م، والتي تهدف من خلالها إلى ترسيم حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية بشكل أحادي، وبما يحفظ المصالح الأمنية والتوسعية الإسرائيلية على حساب أصحاب الأرض من الفلسطينيين. ويظهر ذلك بوضوح من خلال ضم إسرائيل لمنطقة العزل الغربية (المنطقة الواقعة ما بين مسار جدار الفصل العنصري والخط الأخضر) بشكل غير قانوني وأحادي الجانب إلى حدودها، والتي تمثل ما نسبته حوالي 13% من مساحة الضفة الغربية المحتلة. وتكمن أهمية هذه المنطقة في احتواءها على المصادر الطبيعية (منها المياه) من ناحية، واحتواءها على 107 مستعمرات يقطنها أكثر من ثلثي عدد المستعمرين الإسرائيليين من ناحية أخرى.

ففي العام 2014م، استكملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الجدار بالقرب من مدخل قرية الولجة شمال غرب مدينة بيت لحم، حيث قامت الاليات العسكرية الاسرائيلية باستكمال بناء مقاطع جديدة من جدار العزل العنصري في قرية الولجة، وذلك من خلال اقامة سياج يصل بين المقاطع الاسمنتية القائمة حالياً، بالإضافة الى وضع سياج أعلى الجدار الاسمنتي القائم. وفي وقت سابق من العام المنصرم، قدمت حكومة الاحتلال الاسرائيلي خارطة بديلة لمسار الجدار في منطقة وادي كريمزان في مدينة بيت جالا. ويظهر المسار البديل دير راهبات السالزيان ودير الرهبان على الجانب الفلسطيني من الجدار ومعزولة عن الاراضي الزراعية التابعة لها، بحيث يكون الدخول الى والخروج من هذه الاراضي الزراعية من خلال بوابات زراعية تقيمها دولة الاحتلال على مسار الجدار حتى يتسنى لأصحاب الأراضي الفلسطينيين والأديرة من الولوج اليها. وجاءت هذه الخطوة ردا على القرار الصادر عن المحكمة العليا الاسرائيلية في شهر اب/اغسطس من العام 2014 فيما يخص بناء جدار العزل العنصري في منطقة وادي كريمزان، وقد نص قرار المحكمة بأن على الحكومة الاسرائيلية ان تأخذ بعين الاعتبار الاحتمالات المختلفة لمسار جدار العزل العنصري في المنطقة، التي ممكن من خلالها ابقاء كل من دير راهبات السالزيان ودير كريمزان للرهبان على حد سواء داخل المنطقة الفلسطينية من مسار الجدار المخطط. وكانت المحكمة قد أعطت حكومة اسرائيل حتى الرابع من شهر ايلول من العام 2014 للرد على قرارها. وأيضا عدلت دولة الاحتلال الاسرائيلية عن قراراها بإقامة الجدار في منطقة بتير جنوب غرب مدينة بيت لحم مع الاحتفاظ بحقها ببناء الجدار في المنطقة إذا دعت الحاجة الامنية الى ذلك.

وقد أدى هذا الجدار الى خلق ظروفٍ حياتية واجتماعية وقانونية معقدة للشعب الفلسطيني، وبات يهدد بقاء الأسر الفلسطينية في أراضيها، كما يعتبر وجوده، إضافة الى المستعمرات، حائلاً أمام قيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م حسب قرارات حسب قرارات الشرعية الدولية. الأمر الذي يتطلب حلاً جذرياً يتمثل بتتشيف المستعمرات وهدم الجدار وعودة الفلسطينيين إلى أراضيهم ومصدر رزقهم، وهذا يلزمه بالدرجة الأولى إرادة سياسية فلسطينية، وضغط عربي ودولي على سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والذي لم يستخدم بطريقة فعالة حتى الآن.

إضافة الى تأثيره السلبي على الحل السياسي، للجدار تأثيرات اقتصادية واجتماعية كارثية ومتعددة الأشكال على الأسر والأفراد في الضفة الغربية، منها ما يلي:

1. تسبب الجدار في فقدان الكثير من الأسر لمصدر دخلها الرئيسي، إما من خلال مصادرة أراضيهم الزراعية والتي تمثل مصدر الرزق الأساسي لهم، أو من خلال فقدان الأفراد العاملين في هذه الأسر فرصهم في لمساهمته في تنفيذ سياسة الإغلاق التي تنتهجها حكومة الاحتلال. ويرافق ذلك ضعف سوق العمل الفلسطينية، وعدم قدرتها على استيعاب العمالة العاطلة عن العمل.
2. أضعف الجدار من الروابط الاجتماعية بين الأسر وأفرادها، حيث كان الجدار سبباً في تفكيك الأسرة جغرافياً، مما أدى الى إضعاف التماسك المادي والعائلي بين أفرادها، رغم محاولات الكثير من الأسر التماسك والوقوف سوياً في مواجهة الظروف الصعبة التي تعرضت لها بسبب الجدار. فتفكيك وتشتيت الأسرة جغرافياً كان عاملاً أساسياً لتقليص العلاقات الاجتماعية بينها، نتيجة للتكاليف الاضافية الناتجة عن سياسة الإغلاق، وزيادة مصاريف المواصلات.
3. أصبح الجدار مكاناً للاضطهاد القومي ومشكلة حقيقة أمام استمرار الحياة اليومية، حيث تعيق الحواجز والبوابات المختلفة المقامة عليه المواطن الفلسطيني من الوصول الى مصدر رزقه في أرضه أو مكان عمله، أو مؤسسته التعليمية، أو العيادات الصحية، أو الأسواق في مراكز المدن لتأمين الاحتياجات اليومية لأفراد الأسرة.
4. تسبب الجدار في معاناة المتضررين منه من عوارض نفسية كبيرة، حيث تعرض قسم منهم لخسائر ضخمة، سواءً بهدم بيوتهم دون انذار مسبق أو خسارة أراضيهم وبياراتهم بأشجارها ومزروعاتها الأخرى، والتي كانت تشكل مصدر عيشهم وأساسا لتكوينهم الإنساني الاجتماعي من جهة، فيما تعرض قسم آخر لصدمات نفسية ناجمة عن التفسخ والحرمان العائلي على جهتي الجدار لصعوبة التواصل بينهم. لقد تسبب الجدار في شعور المتضررين بالاضطهاد والمقت والألم الشديد والإحباط والعجز والخوف والتوتر. ناهيك عن التأثيرات النفسية العميقة على الأطفال، لأن الجدار حرمهم من طفولتهم ومن اللعب، وأوجد لديهم شعوراً بالخوف والرعب من إطلاق الرصاص المستمر وتجريف البيوت والمزارع.
5. أثر الجدار على المسيرة التعليمية للطلبة الذين يسكنون غرب الجدار، بسبب ما يواجههم يومياً من إشكاليات حقيقية ومن ممارسات الجنود الحاقدين خلال مرورهم عبر بواباته، مما أجبر قسم منهم على ترك التعليم، وخصوصاً الفتيات اللواتي يخشين من تحرش الجنود بهن، ناهيك عن تكلفة المواصلات العالية في ظل ظروف اقتصادية صعبة لأسر هؤلاء الطلبة.
6. تشير بعض الدراسات الى استمرار تدهور الوضع الصحي لأفراد الأسر القاطنة غرب الجدار، نتيجة صعوبة وصولهم الى الخدمات الصحية في الطرف الآخر من الجدار. فسياسة الإغلاقات والحواجز والبوابات التي تفرضها قوات الاحتلال تشكل عائقاً أمام الوصول إلى هذه الخدمات. وفي هذا السياق، يمكن القول أن النساء بشكل خاص تأثرن أكثر من غيرهن بسبب صعوبة تنقلهن وعبورهن الحواجز والبوابات مما يؤثر على وضعهن الصحي بشكل أكبر نسبيا من الرجال، خاصة الحوامل منهن.

7. الانتهاكات بحق العمالة الفلسطينية

أظهرت بيانات مسح القوى العاملة للربع الثاني من العام 2014م[15]، أن عدد المشتغلين في فلسطين بلغ 925600 عامل وعاملة، من بينهم 676200 عاملاً وعاملة من الضفة الغربية، يشكلون نحو 73.1% من اجمالي المشتغلين الفلسطينيين. ومن بين المشتغلين من الضفة الغربية يعمل نحو 109400 فرد في اسرائيل والمستعمرات المقامة عنوة على اراضي الضفة الغربية، وهؤلاء يشكلون نحو 16.2% من اجمالي المشتغلين من الضفة الغربية.

تنقسم العمالة الفلسطينية في اسرائيل والمستعمرات الى نوعين:

1. عمالة منظمة: وهم العمال الفلسطينيون العاملون داخل الخط الأخضر بتصاريح عمل رسمية صادرة من الجانب الاسرائيلي (57600 عامل)، أو لديهم بطاقة هوية اسرائيلية / جواز سفر أجنبي (13800 عامل)
2. عمالة غير منظمة: وهم العمالة الفلسطينية في المستعمرات (24200 عامل)، مضافاً اليها العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر التي تعمل بدون تصاريح عمل رسمية (13800 عامل).

وحسب المسح المذكور، يعمل القسم الأكبر من العاملين في اسرائيل والمستعمرات في أنشطة "البناء والتشييد"، حيث بلغت نسبتهم نحو 60.6%، فيما يعمل 11.8% في أنشطة "التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية"، و10.6% في أنشطة "الزراعة والحراجة والصيد"، و10.2% في أنشطة "التجارة والفنادق والمطاعم"، و6.8% في الأنشطة الأخرى.

ورغم انخفاض أجور العمال الفلسطينيين في سوق العمل الاسرائيلية مقارنة بغيرهم من غير الفلسطينيين، الا أن هذه الأجور تعتبر مرتفعة بشكل واضح عن أجور أقرانهم في السوق المحلية الفلسطينية، حيث بلغ معدل الأجر اليومي للعامل الفلسطيني 184.3 شيكل في السوق الاسرائيلية مقابل 90.7 شيكل في الضفة الغربية و61.1 شيكل في قطاع غزة. ومن حيث الأجور الأعلى، يبرز قطاع "البناء والتشييد" في السوق الاسرائيلية، فيما يبرز قطاع "النقل والتخزين والاتصالات" في الضفة الغربية، وقطاع "الخدمات والفروع الأخرى" في قطاع غزة. والشكل التالي يوضح الفوارق في معدلات الأجور بين الأسواق الثلاثة.

[15] بيانات المسح المذكور هي أكثر البيانات المنشورة حداثة عند اعداد هذا التقرير، حيث لم يتمكن جهاز الإحصاء الفلسطيني من جمع ونشر بيانات الربع الثالث من قطاع غزة بسبب الحرب التي شنت عليه.

شكل (3): معدل الأجر اليومي بالشيكل للعامل الفلسطيني حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل خلال الربع الثاني، 2014

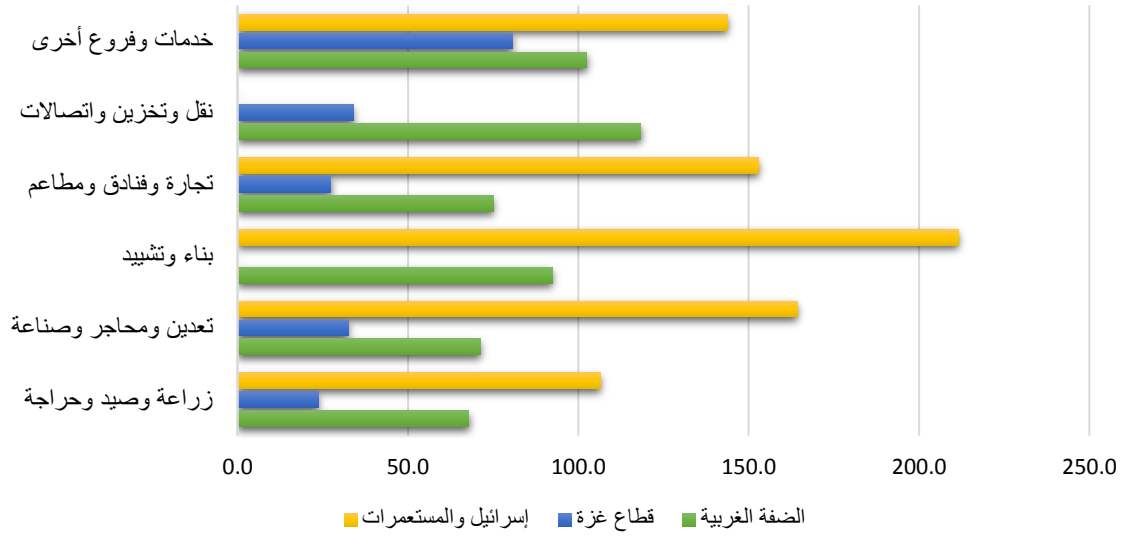

ورغم الفارق الكبير بالأجور، الا أن العمالة الفلسطينية في السوق الاسرائيلية بعيدة عن معايير العمل اللائق، لا سيما العاملون غير المنظمون منهم. فهم يخوضون معارك مغمسة بالدم للوصول الى عملهم؛ لأنهم إذا تأخروا سيفقدونه. ونتيجة لذلك، يتعرض بعضهم لضيق التنفس، ويتسلق آخرون الجدران الحديدية للبحث عن الهواء، كما تدوس رؤوس بعضهم نعال عمال آخرون يحاولون التجاوز عن الجموع للوصول الى مكان عملهم ضمن الوقت المحدد. هذه الفئة من العمال يخرجون من بيوتهم في ساعات الفجر الأولى ليخوضوا "معارك" للوصول إلى أعمالهم، وفي ساعات الليل يعودون إلى بيوتهم لينامو ساعات قليلة ثم يستأنفون رحلة العذاب مجدداً بحثاً عن لقمة عيش مغمسة بالدم. انها رحلة الذل والمعاناة التي يتعرض لها العمال الفلسطينيون في سوق العمل الاسرائيلية.

ونتيجة للصعوبات التي يواجهها العمال في الوصول الى أماكن عملهم أو عدم توفير متطلبات الصحة والسلامة المهنية لهم في أماكن عملهم من قبل مشغليهم اليهود بشكل رئيس، تتكرر حالات الوفاة سنوياً بينهم، حيث توفي في العام 2014م ما مجموعه 19 عاملاً، منهم 14 حالة وفاة في مكان العمل، و3 حالات وفاة تم إطلاق النار عليها، فيما توفي عاملان نتيجة الازدحام والضغط على المعابر

وفي ذات السياق، يعتبر وضع العمالة الفلسطينية (غير المنظمة) في المستعمرات الاسرائيلية ومناطقها الصناعية الأكثر سوءً، حيث يتعرضون لممارسة أشكال شتى من الاستغلال والاضطهاد ضدهم، والانتهاكات لحقوقهم الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والإنسانية عموماً، إلى جانب دور "السماسرة" في التحايل على هذه الحقوق واستخدام ألوان شتى لامتصاص حق هؤلاء الذين نذروا حياتهم للتعب والمشقة لقاء أجورٍ يسيرة لإعالة أبنائهم، والتخلص من شبح البطالة الذي يخيم على مئات آلاف الفلسطينيين. ناهيك عن الضغط النفسي الذي يتعرضون له

نتيجة عملهم مجبرين فوق أرض لهم أو لأقاربهم صادرها المحتل الذي يعملون عنده. ومن أشكال الاستغلال والاضطهاد التي تعرض لها العامل الفلسطيني في سوق العمل الاسرائيلية، وما زال يتعرض لها، ما يلي:

- وجود نقاط التفتيش والحواجز الإسرائيلية على المعابر التي تحول، في كثير من الأحيان، بين العامل الفلسطيني وبين الوصول إلى مكان عمله في المستعمرات أو تؤخر وصوله، نتيجة وقوفه لفترة زمنية طويله قبل السماح له بالمرور. ناهيك عن سياسة التفتيش والاذلال المتعمد التي يتعرض لها العامل.
- عدم توفير وسائل راحة في أماكن تجمع العمال أمام المعابر، التي يتواصل فيها الازدحام يومياً، خاصة في أوقات الصباح الباكر، حيث يتوجه بها العمال الى أماكن عملهم.
- قيام الجهات الأمنية الإسرائيلية بابتزاز العامل الفلسطيني ومحاولة توريطه في العمل معها، مستغلة الضائقة الاقتصادية التي يعيشها.
- عدم تطابق الأجر الفعلي الذي يتقاضاه العامل الفلسطيني مع الأجر المُسجل في قسيمة راتبه.
- إصابة بعض العمال بحالات الإغماء والأمراض المهنية نتيجة تعرضهم للمبيدات الحشرية والمواد الكيماوية، دون توفير معدات الوقاية لهم من قبل صاحب العمل الاسرائيلي. الأمر ذاته ينطبق على العاملات في الزراعة (في مستعمرات غور الاردن).
- عدم سماح المشغل الاسرائيلي للعمال الفلسطينيين العاملين في المصانع الكيماوية بإجراء فحوصات طبية دورية لأمراض المهنة، والسماح بإجراءها لليهود فقط.
- تعرض العامل الفلسطيني غير المنظم للاستغلال من قبل صاحب العمل من حيث عدم حصوله على الحقوق التي يمنحها قانون العمل الإسرائيلي من مثل (الحد الأدنى للأجور، الإجازات السنوية والمرضية، بدل ساعات العمل الإضافية، توفر معايير الصحة والسلامة في أماكن العمل...الخ).
- إذا أصيب عامل فلسطيني اثناء عمله، يقوم المشغل الاسرائيلي بطرده من مكان العمل فوراً دون تقديم الإسعاف الأولي له، إلا فيما ندر من الحالات. وهذا يعني تأخر العامل لفترة زمنية طويلة بعد الاصابة قبل أن يتلقى العلاج اللازم.
- تعرض بعض النساء الفلسطينيات العاملات في الزراعة الى التحرش الجنسي والتمييز العرقي والنوعي، وبالتالي الشعور المتواصل اثناء العمل بعدم الامان. فهن يحصلن على فرص عمل محدودة وأجور متدنية كما يضطرين للمخاطرة بالعمل بطريقة غير قانونية (دون تصريح).
- قيام السماسرة بسرقة جزء غير قليل من أجرة العامل الفلسطيني. على سبيل المثال، يدفع صاحب العمل (من خلال السمسار) للعامل الفلسطيني في مجال الزراعة حوالي 100 شيكل يومياً، في حين يقوم السمسار بدفع ما بين 50–60 شيكل للعمل بدل أجرة اليوم الواحد، فيما تذهب باقي الأجرة لجيب السمسار. وفي حالات كهذه، تُدفع الأجور دون قسيمة راتب، الأمر الذي يضمن ضياع حقوق هؤلاء العمال.
- قيام صاحب العمل (وبعلم السمسار) بالتحايل على حق العامل الفلسطيني "المنظم" فيما يخص التقاعد أو نهاية الخدمة. مثلاً، عندما يتم تشغيل العامل 24 يوماً في الشهر، يقوم صاحب العمل الإسرائيلي بتسجيل

الحد الأدنى المسموح به وهو 15 يوم عمل، مما يفقد العامل حقه في التسعة أيام الأخرى عند التقاعد أو انتهاء الخدمة، ولا يستطيع العامل الاعتراض خوفاً من أن يتم طرده من العمل، والالتحاق بطابور البطالة.

- قيام صاحب العمل باستغلال العامل الفلسطيني في المستعمرات، خاصة الزراعية، لفترات تصل الى نحو 12 ساعة يومياً، مقابل 10 –16 شيكل لكل ساعة عمل، من دون مراعاة أبسط الحقوق التي يقرها لهم القانون.

8. الانتهاكات بحق الأسرى

وصف رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين العام 2014م[16]، بأنه الاسوأ على الاسرى منذ أعوام طويلة، بعد أن أصبح الاسرى عنوان انتقام للسياسة الرسمية الإسرائيلية، من خلال اقرار وتنفيذ إجراءات وقوانين تستهدف حقوق الاسرى وكرامتهم، ومن ضمنها تعمد اهمالهم طبياً. وقد تميز العام السابق من حيث اعتقال الأطفال، حيث تم اعتقال ما يزيد عن 1500 حالة في صفوف الأطفال القاصرين، تركزت في منطقة القدس. أما العدد الاجمالي للأسرى، فقد ارتفع إلى نحو 7000 أسير، فيما تصاعد الاعتقال الإداري ليصل إلى 550 أسيراً، من بينهم نحو 63% جُدِّد لهم الاعتقال الاداري أكثر من مرة. ومن بين الأسرى العديد ممن حرروا بصفقة شاليط. كما تم اعادة اعتقال العديد من الأسرى الذين تم تحريرهم في صفقة شاليط.

وفي هذا السياق، من الملاحظ ارتفاع عدد الأسرى الذين تم اعتقالهم في النصف الثاني من العام 2014 الى نحو 4000 أسير، الا ان سلطات الاحتلال عاودت إطلاق سراح عدد من الأسرى الذين تم اعتقالهم على خلفية اختطاف وقتل الجنود الإسرائيليين الثلاثة، ليصل عدد المعتقلين الاجمالي في نهاية العام المذكور الى نحو 6500 أسير، موزعين على 18 سجناً ومركزاً للتوقيف.

وتشير بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين الى وجود نحو 200 طفل (تقل أعمارهم عن 18 سنة) و21 فتاة وامرأة ووزيرين سابقين و23 نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني و500 معتقل اداري بين اجمالي المعتقلين. هذا بالإضافة الى وجود 31 أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين عاماً، من بينهم يوجد 16 أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من ربع قرن. كما يوجد 478 معتقلا يقضون أحكاما بالسجن المؤبد (مدى الحياة) لمرة أو لمرات عدة.

أما بخصوص الوضع الصحي للأسرى، فقد رصدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين تزايداً في أعداد الأسرى المرضى، جراء سوء ظروف الاحتجاز وقسوة المعاملة، واستمرار سياسة الإهمال الطبي وشحة العلاج والأدوية اللازمة. إذ ارتفع العدد الإجمالي للمرضى لأكثر من (1500) معتقل، يعانون من أمراض مختلفة، بينهم عشرات بحالة حرجة وخطيرة، وأن البعض منهم قد فقد القدرة على الحركة وقضاء حاجته بمفرده. جراء خطورة المرض وشدة الألم وبسبب الشلل الذي يعاني منه الجسد، أو بسبب بتر أطراف من الجسم.

[16] الموقع الالكتروني: http://www.freedom.ps/index.php/extensions/2013-08-27-10-08-17/606-2014-6500

وفي ذات السياق، أكدت الهيئة أن جميع من اعتقلوا قد مُورس بحقهم شكل أو أكثر، من أشكال وصنوف التعذيب الجسدي والنفسي والإيذاء المعنوي والمعاملة اللاإنسانية والمهينة والحاطة بالكرامة، واحتجزوا جميعا في أماكن لا تليق بالحياة الآدمية، بما يتناقض وبشكل سافر مع أبسط الحقوق الإنسانية المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

9. الانتهاكات بحق الصحافة والإعلام

أظهر تقرير النصف الأول من العام 2014م، والصادر عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية [17](مدى)، تصاعد وتيرة الإنتهاكات الاسرائيلية بحق الصحفيين من قبل الاحتلال الاسرائيلي خلال العام المذكور، حيث ارتكب 132 انتهاكاً خلال فترة التقرير، أي بزيادة قدرها نحو 69% عن عدد الانتهاكات خلال نفس الفترة من العام 2013م. وقد صنفت العديد من هذه الانتهاكات بالخطيرة، كالاستهداف المباشر بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز والصوت والضرب المبرح. كما تم اقتحام عدة مؤسسات إعلامية في شهر حزيران/يونيو، وتمت مصادرة معدات تزيد قيمتها عن مليون دولار، الأمر الذي تسبب بوقف قدرة بعض المؤسسات الاعلامية على العمل.

وتوزعت الانتهاكات الاسرائيلية ضد الحريات الاعلامية والصحافيين التي تم رصدها خلال الفترة المذكورة بالشكل: الاعتداءات الجسدية (64)، احتجاز (30)، المنع من التغطية (18)، الاقتحام (7)، الاعتقال (4)، مصدرة معدات (3)، الاغلاق والحجب (2)، التهديد (2)، وحالة منع سفر واحدة وحالة تحقيق واحدة.

ويعتبر النصف الثاني من العام 2014 الأسوأ والأكثر دموية بالنسبة للصحفيين الفلسطينيين، حيث شهد الحرب الاسرائيلية الثالثة على قطاع غزة. فقد ذكر تقرير آخر للمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، أن القوات الاسرائيلية ارتكبت 112 جريمة واعتداء ضد الصحفيين ووسائل الأعلام، تشكل ما نسبته 58.6% من اجمالي الاعتداءات خلال الحروب الثلاثة مجتمعة. ونتيجة لهذه الاعتداءات، سقط 17 شهيداً أحدهم ايطالي الجنسية، وجرح 27 آخرين. كما تم استهداف وقصف وتدمير 20 مقراً اعلامياً، و37 منزلاً تعود ملكيها لصحفيين. فيما قامت القوات الاسرائيلية باختراق البث والتشويش على 8 محطات بث اعلامي محلية.

17 المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، الصحافة في غزة في مرمى النيران، مرجع سابق.

المراجع

1. مجموعة الرقابة الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، سلسلة التقارير الشهرية حول الانتهاكات الاسرائيلية، 2014، رام الله، فلسطين.
2. مركز معلومات وادي حلوة، سلوان، القدس، التقرير السنوي حول الانتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس، 2014، فلسطين.
3. المرصد الأورو متوسطي، تقرير بعنوان "الهجمات العشوائية والقتل العمد: اسرائيل تنتقم من غزة بقتل مدنيها"، تشرين ثاني/اكتوبر، 2014.
4. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، الوضع الطارئ في غزة – الإصدار رقم 74، كانون الأول/ديسمبر، 2014م.
5. الموقع الالكتروني: http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=241377&cid=3383.
6. محمد فراونه، 6 مليارات دولار خسائر العدوان الإسرائيلي على غزة، مقالة في جريدة السفير اللبنانية، تاريخ النشر: 2014/9/4.
7. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا، حصيلة أولية للخسائر المادية والبشرية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014، موقع الكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9400.
8. المرصد الأورو متوسطي، حصيلة شاملة لنتائج الهجوم الإسرائيلي على غزة، الأراضي الفلسطينية، بيانات صحفية، نشر بتاريخ 2014/8/28م.
9. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية–ماس، نشرة الامن الغذائي، العدد 11، شتاء العام 2014، رام الله، فلسطين.
10. المركز الفلسطيني للتنمية والحرية الاعلامية، الصحافة في غزة في مرمى النيران، رام الله، كانون أول، 2014م.
11. التجمع الإعلامي الشبابي الفلسطيني، الموقع الالكتروني:
https://ar-ar.facebook.com/RMYP.PRESS/posts/885951074770931
12. الموقع الالكتروني: http://maannews.net/Content.aspx?id=749955
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الاسرائيلية في فلسطين، التقرير السنوي 2013، رام الله، فلسطين، 2014.
14. مركز عبدالله الحوراني للدراسات والتوثيق، التقرير السنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال العام 2014م، رام الله، فلسطين.
15. معهد ابحاث السياسات التطبيقية–أريج، تقرير بعنوان " 2014 عام الاستيطان والتوسع الاسرائيلي وتهويد القدس بامتياز"، القدس، فلسطين.

16. عاص الاطرش، الاستيطان :آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، رام الله، 2015.
17. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير بعنوان "المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية"، كانون ثاني، 2013م.
18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الثاني، 2014، رام الله، فلسطين.
19. لموقع الالكتروني:

http://www.freedom.ps/index.php/extensions/2013-08-27-10-08-17/606-2014-6500

جدول (7): توزيع الانتهاكات الاسرائيلية في العام 2014 حسب نوع الانتهاك والمنطقة

الشهر	المنطقة	اغتيال	قتل	جرح	اعتقال	اقتحام تجمعات سكنية	جواجز عسكرية مفاجئة	اطلاق نار	تحرش بالاجهزة	تدمير ومصادرة ممتلكات	احتلال منازل	هدم منازل	منع تجول	اغلاق معابر	اعتداء على الطبي	اعتداء على أماكن عبادة	اعتداء على التعليم	نشاطات استيطانية	اعتداءات مستوطنين	المجموع
كانون ثاني	ضفة	0	2	71	522	597	506	245	18	125	4	37	1	0	1	22	3	4	87	2245
	غزة	1	4	37	7	10	0	88	0	7	0	0	0	160	0	0	0	0	0	314
شباط	ضفة	0	1	125	442	564	466	231	6	125	2	19	2	0	0	23	2	8	61	2077
	غزة	1	2	41	16	4	0	47	0	3	0	0	0	142	0	0	0	0	0	256
اذار	ضفة	0	8	126	442	567	484	267	10	136	15	13	3	0	0	23	1	9	78	2182
	غزة	0	5	15	15	4	0	77	0	6	0	0	0	162	0	0	0	0	0	284
نيسان	ضفة	0	1	108	337	542	511	184	9	112	14	34	2	0	3	29	6	10	67	1969
	غزة	0	0	32	17	9	0	94	0	10	0	1	0	165	0	0	0	0	0	328
أيار	ضفة	0	2	101	413	535	491	242	3	101	5	20	0	0	2	21	1	7	63	2007
	غزة	0	0	12	20	11	0	54	0	7	0	0	0	167	0	0	0	0	0	271
حزيران	ضفة	0	8	144	775	913	555	327	10	306	32	8	0	0	0	29	16	15	87	3225
	غزة	3	3	37	6	5	0	104	0	5	0	0	0	155	0	0	0	0	0	318
تموز	ضفة	0	16	958	585	451	446	759	2	73	18	3	0	0	2	24	2	5	141	3485
	غزة	0	1440	8114	20	*	0	5824	0	*	0	9245	0	158	*	*	*	0	0	24801
اب	ضفة	0	10	339	603	516	485	506	6	40	6	16	3	0	0	26	1	8	54	2619
	غزة	0	595	2811	2	6	0	1530	0	0	0	*	0	146	*	*	*	0	0	5090
أيلول	ضفة	2	3	82	399	460	513	224	3	79	3	13	0	0	0	27	2	5	23	1838
	غزة	0	12	7	8	4	0	20	0	4	0	0	0	133	0	0	0	0	0	188
تشرين أول	ضفة	1	4	116	380	386	480	301	7	77	11	20	0	0	0	25	6	9	67	1890
	غزة	0	5	3	16	1	0	20	0	4	0	0	0	152	0	0	0	0	0	201
تشرين ثاني	ضفة	0	6	196	554	405	475	443	6	86	21	27	2	0	2	24	4	14	103	2368
	غزة	0	2	10	22	1	0	35	0	4	0	0	0	162	0	0	0	0	0	236
كانون أول	ضفة	0	4	109	504	510	593	394	5	114	16	13	1	0	1	22	6	12	74	2378
	غزة	0	2	19	27	3	0	53	0	5	0	0	0	162	0	0	0	0	0	271
المجموع	ضفة	3	65	2475	5956	6446	6005	4123	85	1374	147	223	14	0	11	295	50	106	905	28283
	غزة	5	2070	11138	176	58	0	7946	0	55	0	9246	0	1864	0	0	0	0	0	32558
المجموع الكلي		8	2135	13613	6132	6504	6005	12069	85	1429	147	9469	14	1864	11	295	50	106	905	60841

* تعني أنه لم تحتسب قيمة للانتهاكات في الخلية الخاصة بقطاع غزة خلال شهر الحرب عليه

جدول (8): توزيع الانتهاكات الاسرائيلية في العامين 2013 و2014 حسب نوع الانتهاك والشهر

الشهر	السنة	قتل	جرح	اعتقال	اقتحام تجمعات سكنية	جواجز عسكرية مفاجئة	اطلاق نار	تحرش بالاجهزة	تدمير ومصادرة ممتلكات	احتلال منازل	هدم منازل	منع تجول	اغلاق معابر	اعتداء على أماكن عبادة	اعتداء على التعليم	اعتداء على الطبي	نشاطات استيطانية	اعتداءات مستوطنين	المجموع
كانون ثاني	2013	7	74	384	513	357	210	9	84	4	31	1	138	9	0	0	10	67	1898
	2014	7	108	529	607	506	333	18	132	4	37	1	160	22	3	1	4	87	2559
شباط	2013	3	210	474	465	416	321	7	71	12	10	0	128	9	1	1	11	69	2208
	2014	4	166	458	568	466	278	6	128	2	19	2	142	23	2	0	8	61	2333
اذار	2013	4	127	347	354	462	274	10	59	12	1	0	151	16	1	0	10	99	1927
	2014	13	141	457	571	484	344	10	142	15	13	3	162	23	1	0	9	78	2466
نيسان	2013	4	172	397	529	391	307	7	105	8	14	0	142	7	2	1	3	123	2212
	2014	1	140	354	551	511	278	9	122	14	35	2	165	29	6	3	10	67	2297
أيار	2013	0	135	396	535	441	289	3	149	13	14	0	144	17	1	2	8	127	2274
	2014	2	113	433	546	491	296	3	108	5	20	0	167	21	1	2	7	63	2278
حزيران	2013	1	57	372	550	443	196	8	123	8	10	1	136	11	1	1	10	77	2005
	2014	14	181	781	918	555	431	10	311	32	8	0	155	29	16	0	15	87	3543
تموز	2013	1	51	350	372	432	114	4	41	2	5	0	145	16	3	0	5	66	1607
	2014	1456	9072	605	451	446	6583	2	73	18	9248	0	158	24	2	2	5	141	28286
اب	2013	6	77	277	400	465	198	2	85	4	23	0	152	12	1	0	17	48	1767
	2014	605	3150	605	522	485	2036	6	40	6	16	3	146	26	1	0	8	54	7709
أيلول	2013	3	169	432	421	481	275	10	142	14	19	1	154	26	11	0	0	81	2239
	2014	17	89	407	464	513	244	3	83	3	13	0	133	27	2	0	5	23	2026
تشرين أول	2013	8	63	362	486	409	213	13	113	8	7	3	155	18	7	1	2	100	1968
	2014	10	119	396	387	480	321	7	81	11	20	0	152	25	6	0	9	67	2091
تشرين ثاني	2013	11	148	428	473	465	285	10	80	1	11	0	155	18	5	1	20	67	2178
	2014	8	206	576	406	475	478	6	90	21	27	2	162	24	4	2	14	103	2604
كانون أول	2013	8	105	333	520	506	227	10	67	2	28	1	165	16	4	4	5	39	2040
	2014	6	128	531	513	593	447	5	119	16	13	1	162	22	6	1	12	74	2649
المجموع	2013	56	1388	4552	5618	5268	2909	93	1119	88	173	7	1765	175	37	11	101	963	24323
	2014	2143	13613	6132	6504	6005	12069	85	1429	147	9469	14	1864	295	50	11	106	905	60841